

## "الأمن في خضمّ الانحلال" تحديات ضمان استمرارية الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط وسط واقع انحلال النظام الإقليمي وعملية التفكك التي يشهدها

الجمعة والسبت ٢٥ - ٢٦ أيار/مايو، ٢٠١٨  
بيت المستقبل، بكفيا

في ظلّ الفوضى التي تسود المنطقة نتيجةً للصراعات التي تشهدها والتي تفاقمت بفعل التدخّلات الخارجية، يعيش الشرق الأوسط كنظام إقليميٍّ أزمة عميقة أدت إلى تفكك دوله. هذه الحقبة من الفوضى والنزاعات أنتجت ظاهرة الجماعات العابرة للحدود والتي تعتنق رؤيةً متطرّفةً للإسلام وأدت إلى تهاوي حدود الدول، فبدأت تظهر في المنطقة مؤشرات تدلّ على وجود صدمة اجتماعية عميقة وأزمة هوية على مستوى الدولة والمجتمع في آن واحد. تنامي الشعور بالانتماءات الفرعية من دينية وطائفية وعرقية وقبلية، وطفّت على السطح مجتمعات صغيرة تقوم على أساس هذه الانتماءات لتحلّ مكان المجتمعات الوطنية الجامعة، ووصل التفكّك والتفكّك إلى مستوى لم تشهد له المنطقة مثيلاً، فانهارت دولٌ حتى بات يصحّ وصفها بالدول الفاشلة، فيما تقف دولٌ أخرى على شفير الانهيار، واختل النظام الإقليمي متسبباً بضمور أدوار دولٍ كانت تعدّ قوى إقليميةً وانتفاخ أدوار دولٍ أخرى.

وعلى الرغم من مأساوية هذه المشهدية، وعلى الرغم من التطوّرات الإقليمية والدولية التي لا تبشّر بالخير لجهة فرص استعادة استقرار النظام في الشرق الأوسط، فهذا لا يعني التخلي عن النظم الأمنية فيه لأنها، على هشاشتها، تضمن للمجتمعات المتضرّرة الحدّ الأدنى من الاستمرارية والبقاء.

عقدت مؤسسة "بيت المستقبل" في مقرها بكفيا يومي الجمعة والسبت، ٢٥ و ٢٦ أيار، مؤتمرها السنوي الدولي تحت عنوان "الأمن في خضمّ الانحلال: تحديات ضمان استمرارية الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط وسط واقع انحلال النظام الإقليمي وعملية التفكك التي يشهدها". بحث المؤتمر في ظاهرة تفكك الدول وعملية التفكّك الداخلية اللتين تشهدهما المنطقة، كما حاول تقييم تداعيات انهيار النظام الإقليمي على مختلف المجالات الأمنية، من الأمن الصعب إلى أمن الموارد إلى الأمن الثقافي.

عُقد المؤتمر بالشراكة مع مؤسسة كونراد آديناور وجامعة تافت الأميركية (مركز عصام فارس)، وجامعة كيب في مونتريال (مركز راوول داندوران) وبلدية بكفيا-المحيطة، وشاركت فيه نخبة من صانعي القرار والدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء والإعلاميين.

افتتح الرئيس أمين الجميل المؤتمر مرحباً بالحضور المقيمين والوافدين من كل أنحاء العالم "لاستشراف آفاق المرحلة المقبلة بكلّ آلامها وآمالها"، كما رحّب برئيس الوزراء اللبناني السابق دولة الرئيس فؤاد السنيورة وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى لبنان السيد مارتن هوت، وسائر الدبلوماسيين ورجال العلم والسياسة والإعلام. وقال إن مؤتمر اليوم يُعقد في خضمّ النزاعات العسكرية والسياسية التي تعصف بالإقليم، نزاعاتٌ تحوّلت إلى "معارك عبثية وانتحارية دمّرت البشر والحجر" واستهدفت المجتمعات والإنسان "في وجوده وحرياته وسلامته ورفاهيته". وأضاف أن ما فاقم حالة الانحلال والتفكّك التي ألمت بأكثر من دولةٍ من دول المنطقة، هو تورط الكبار إقليمياً ودولياً فيها، "فانغمسوا في رمالها المتحركة،

وحضروا عدداً وعتاداً، برأً وبحراً وجواً ومخبراتياً، بحجة المساهمة في الحلّ. أمّا في الواقع، فقد أدى تدخّلهم إلى تفاقم الوضع ليتحوّل من مشكلة إلى أزمة مفتوحة بدل أن ينحو إلى برّ الأمان". وسأل: "هل نحن أمام أزمة مفتوحة، وأمن مفقود، وانحلالٍ سياسي، وتفككٍ جغرافي-ديموغرافي؟ وهل نحن أمام انفجار أم انفراج؟ وهل الانفراج يحصل بقوة السلاح أم بفعل الدبلوماسية؟ أي جهة دولية ستبادر إلى إرساء أمن المنطقة الذي يجب أن يقوم على الحق والعدل وطمأنينة الشعوب؟ ودون هذه الثلاثية، لا أمن على الإطلاق، أو أمن هشّ ومستعاز لا يدوم! وهل ثمة جهة دولية جاهزة أو قادرة على فرض السلام الحقيقي القائم على الحق والعدل والطمأنينة؟ أمّا الخشية، فهي من سلام مزعوم من نوع آخر". وأكد أن السلام بقوة السلاح على حساب الحق والعدل هو "استسلامٌ للقدر وتسليمٌ بالأمر الواقع، ما لا يؤسس لاستقرارٍ دائم بل على العكس تماماً".

وعن لبنان قال: "في لبنان، علينا التركيز على إقامة حوكمة رشيدة تعالج مشاكلنا البنيوية، وتضع حدّاً للفساد والهدر في مفاصل الدولة، علي أن يترافق كل ذلك مع تحقيق السيادة الكاملة غير المجتزأة وغير المنقوصة على كل التراب الوطني، سيادة وفق منطق القانون الدولي والدستور اللبناني والميثاق الوطني". وتوقّف عند المبادرات الدولية المشكورة تجاه لبنان، معتبراً أنها تبقى ناقصة ما لم "تحصّن بمنظومةٍ إجرائيةٍ قوامها سيادة القانون وحصرية السلاح وتحديد لبنان عن حرائق الجوار، وإلا عيئاً البناء على رمال متحركة". وأضاف أن "هذا المؤتمر مؤهّلٌ بمن يستضيف من خبراءٍ وباحثين وأكاديميين، للبحث في المشكلة الإقليمية لجهة ظاهرة التفتّت التي ألمّت بالمنطقة وتداعياتها، من انهيار الحدود الوطنية وقيام الميليشيات المذهبية والإثنية والتأسيس لقيام الدول الفاشلة، كما لجهة مقارنة أدوار كلّ اللاعبين من إقليميين ودوليين". وختم بالقول: "ننشد معاً الانتقال من حالة الانحلال المفتوح إلى الحلّ المستدام، ومن التفكك الكياني إلى التحقق الوجودي. إنه الفعل الأكاديمي لوقف الانفعال العبثي الانتحاري على كلّ الصعد في لبنان وفي المنطقة".

أخذ الكلام رئيس وزراء لبنان السابق دولة الرئيس فؤاد السنيورة، ليؤكد أن الأزمات الطاحنة التي يمرّ بها الوطن العربي اليوم "بقدر ما تشكّل مرحلة ألم ومرارة، فإنها أيضاً مرحلة اختبار وامتحان... يمكن للنخب الناهضة البناء عليها لطرح رؤى وتصوّرات مستقبلية جديدة بما يسمح بتحويل الأزمات إلى فرص لمواجهة المخاطر ولتحقيق التغيير والعودة إلى التلاؤم مع المستجدات والتحوّلات". وتحدّث عن قضيتين مهمتين تعذيان حالة تراجع الأمن والاستقرار في العالم العربي، هما وجود دول عربية باتت مهدّدة بأن تتحوّل إلى دول فاشلة، وظاهرة الجماعات الخارجة عن الدولة والتنظيمات الجهادية الإرهابية العابرة للحدود والأدوار المدمرة التي تضطلع بها. ولفت إلى أن دول الإقليم التي تشهد صراعات، لا سيّما سوريا، تحوّلت إلى "ساحة للصراعات الإقليمية والدولية" أدت إلى "نشوء مناطق نفوذٍ دولية وإقليمية فيها".

وعن سبل الخروج من المأزق الراهنة وإنقاذ الدولة الوطنية العربية، تحدّث أولاً عن عدم قدرة أي بلدٍ عربيّ على مواجهتها بمفرده، مشدداً على ضرورة التكامل العربي والعمل على تجميع موارد القوة العربية لضمان البقاء وتحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى مواصلة التصدي للإرهاب ولتفتشي الفكر المتطرّف. وأشار أيضاً إلى أهمية إعادة الأولوية إلى القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى، والعمل العربي المشترك من أجل إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتظهير ممارسات التمييز العنصري التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي أمام الرأي العام الدولي، والدفع الدؤوب باتجاه إيجاد حلّ عادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية يقوم على أساس المبادرة العربية للسلام التي طرحت في بيروت عام ٢٠٠٢. وتحدّث عن مسألة "استعادة الكرامة للإنسان العربي، وأعني بالكرامة كلّ ما له علاقة بالحريات والحقوق الأساسية، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية".

من جهةٍ أخرى، أكد ضرورة أن تعمل الدول العربية الكبرى، لا سيّما تلك التي تتمتع باستقرار داخلي وبالقدرة على صناعة القرار الوطني والإقليمي، على إرساء التعاون والتكامل بينها، "لمواجهة التدخّلات الخارجية في شؤون الدول العربية المضطربة مثل سوريا وليبيا واليمن والصومال"، وللعمل في الدواخل المضطربة من أجل "التوصّل إلى وقف النار والعنف وإجراء المصالحات والتمهيد لإعداد دساتير جديدة والمساعدة على إجراء انتخابات ديمقراطية والمساهمة في إعادة بناء الجيوش الوطنية والقوى الأمنية الأخرى". وأكد أيضاً ضرورة اتخاذ موقفٍ واضحٍ وصريحٍ وحازمٍ من التدخّلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، داعياً في الوقت عينه إلى اعتماد العمل الدبلوماسي لتنمية المصالح المشتركة بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإرساء التعاون البناء بينهم. وقال إن إيران لا تستطيع مواصلة سياستها التوسعية والتخريبية نظراً لتداعيات هكذا سياسة على الداخل الإيراني، لا سيّما في ظلّ العقوبات الدولية المفروضة عليها. وبالمثل، يجب توضيح العلاقة مع تركيا أيضاً لنقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وتابع: "نحن العرب نبقى أصحاب المصلحة الأولى في استعادة الاستقرار لبلادنا ومنطقتنا والحوول دون وقوع المزيد من الخسائر البشرية والتدمير المتعظم لإمكانات وقدرات الحاضر والمستقبل". وقال إن الخروج من الأزمات الحالية لا سبيل له إلا مسارين: أولاً استنقاذ الدولة الوطنية واستعادة الثقة بها وضمان سيادة الحكم الصالح والرشد فيها وتأمين المشاركة السياسية وتوفير العدالة الاجتماعية عبر التنمية وحكم القانون، إضافة إلى تطوير أنظمة التربية والتعليم وتجديد الخطاب الديني "ليركّز على العلم والتعليم ويؤكد ثقافة العمل والانتاج، ويشجّع على تنمية الفكر النقدي في مجتمعاتنا من أجل تغيير الرؤية للعالم لدى أجيالنا القادمة، والعمل على تصحيح المفاهيم التي جرى تحريفها والحوول دون تنشئة أجيال جديدة على التطرّف وعلى معاداة دولنا الوطنية وعلى نشر العنف في العالم". أما المسار الثاني فهو "إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين"، ولن يتمّ ذلك إلا عبر تعزيز العمل العربي المشترك.

وختم بالقول إن تصويب بوصلتنا نحو ما يجب أن نقوم به لن يتمّ إلا بالعودة إلى "العروبة المستنيرة والمنفتحة"، والابتعاد عن سياسات التدخّل والسيطرة، والتقدّم على مسار الإصلاح وتعزيز المصالح المشتركة والتعاون الأمني بين جميع الدول العربية.

أخذ المنصة سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى لبنان السيد **مارتن هوت**، وبدأ كلمته بتهنئة منظمي هذا المؤتمر الذي جمع "كوكبةً من الدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء المهتمين في شؤون المنطقة". وقال إن العالم برمته يعيش اليوم على فوهة بركان، وتتسارع الأحداث فيه بشكلٍ بات معه من الصعب متابعتها والتأثير عليها حتى من قبل صانعي القرار الإقليميين والدوليين. وأضاف أنه في خضمّ التطوّرات المتلاحقة، يدور التساؤل اليوم حول السياسات الخارجية التي تعتمدها الدول والهدف من ورائها ومدى فعّاليتها. فما هي الأهداف من وراء السياسة السعودية في اليمن مثلاً وهل لدى إيران بعض المخاوف المحقّة التي قد تفسّر سياساتها الخارجية؟ هل من بوصلةٍ تعتمدها الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية؟ خلدنا البارحة إلى النوم على خبر عقد قمةٍ بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس كوريا الشمالية لنستيقظ اليوم على خبر إلغاء هذه القمة دون أي تفسير. فما هو المنطق من وراء هكذا مواقف وسياساتٍ؟ إن ما "يقلقنا اليوم هو الوسائل المستخدمة في الدبلوماسية الدولية وأهدافها، فالدبلوماسية تقوم على القدرة على الإنصات إلى الآخر ومحاولة فهمه وهذا ما بتنا اليوم عاجزين عنه: فقدنا القدرة على الاستماع إلى الآخر ومحاولة الإحاطة بمخاوفه ومشاكله، ولذلك فشلنا في أكثر من مكان". وتابع: "علينا أن ندرك أن العالم ليس أبيض أو أسود بل متعدد الألوان، ما يفرض علينا الانفتاح على الجميع".

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط بعامةٍ وسورياً بخاصةٍ، قال إن "حقائق جديدةً طرأت في هذه المساحة الجغرافية، وندخل اليوم في مرحلة ما بعد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، كما ندخل أيضاً في مسار ما يعرف بمسار مفاوضات أستانا وهو مسارٌ غير شامل. وأردف: "كممثلٍ للغرب، أسأل كيف ولماذا آلت الأمور في المنطقة إلى ما هي عليه اليوم؟ هل السبب هو فشل الأنظمة التي حكمت دول هذه المنطقة لعقودٍ وعقود؟ هل السبب هو فشل السياسة الدولية في التعامل مع مشاكل المنطقة؟ أم السبب هو دور إيران ومشروعها في المنطقة؟ من الصعب عليّ أن أجد جواباً عن هذه الأسئلة. ربما تكون هذه الأسباب مجتمعةً وراء واقع المنطقة الراهن، ومع ذلك، ما يقلقنا اليوم بالنسبة إلى دور إيران هو حقيقة وجود حلقةٍ صغيرةٍ من الأشخاص حول مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتخذ قراراتٍ تُعتبر جوهريةً لأنها تؤثر على المنطقة برمتها وعلى المدى الطويل". وختم كاشفاً أنه "بعد تعييني كسفير لدى لبنان، كان يساورني شعورٌ أن بيروت ستكون المحفل الأنسب لتقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران. ولكنني فوجئت بعدم صحة ذلك، وبأننا عاجزون عن تحقيق هذا التقارب. ومع ذلك، أتمنى أن نتمكن من لعب دورٍ إيجابيٍّ في هذا العالم المجنون".

وفي كلمته، أثنى الممثل المقيم لمؤسسة كونراد آديناور في لبنان، الدكتور **مالته غاير**، على "التعاون مع مؤسسة بيت المستقبل التي توفر اطاراً جدياً يتسم بالموضوعية والحياد السياسي والحرفية الأكاديمية". وقال إنه منذ إعادة إحياء بيت المستقبل "وهو الشريك الأقرب لنا، ونظّمنا سوياً العديد من المؤتمرات وأعدنا أكثر من ٧٠ ورقة سياسية، وكان هدفنا الأساس الترويج لمبادئ الديمقراطية والحوار والتعايش وإنشاء منصةٍ لذلك".

وأضاف أن موضوع مؤتمر هذا العام هو تكملةٌ للمواضيع التي تناولتها المؤتمرات الدولية السنوية السابقة، وكان آخرها العام الماضي موضوع حدود الطموحات، تناول مسألة تدخل القوى الإقليمية والدولية في المنطقة وظاهرة انتفاخ أدوار بعض الدول وضمور أدوار دولٍ أخرى. وتابع: "اخترنا هذا العام التركيز على موضوع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وعلى العوامل الضرورية لاستدامة الترتيبات الأمنية لأنه موضوعٌ أساس، وسيبقى كذلك لسنواتٍ عديدةٍ بالنظر إلى تشعباته وارتباطه بأمرٍ أخرى خصوصاً في ظلّ التشرذم الحاصل في المنطقة. نأمل أن يكون هذا المؤتمر خطوةً أولى في الاتجاه الصحيح لفهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة ولفهم أسباب النزاعات التي تعصف بها بمشاركة هذه النخبة من صنّاع القرار والدبلوماسيين والأكاديميين والخبراء".

### الجلسة الأولى: "الانحلال المتعدد الأوجه"

افتتح الأستاذ **عريب الرنتاوي** الجلسة الأولى معرفاً بالمتحدثين فيها، السفير **حسين حقاني**، زميل سابق في معهد هيوستن وسفير باكستان السابق لدى الولايات المتحدة، **شفيق الغبرا**، بروفيسور في جامعة الكويت، و**راسل أ. بيرمان**، أستاذ جامعي وكبير الباحثين في معهد هوفر، جامعة ستانفورد.

بعد أن وجّه **الرنتاوي** الشكر للجهات المنظمة لهذا المؤتمر "المهمّ في موضوعه وتوقيته"، سأل من أين ندخل في صلب هذا الموضوع الشائك ومن أين نبدأ التاريخ لحالة التفكك والانحلال التي نشهدها؟ وما الذي يمكن لنا أن نجترحه من أفكار ومقارباتٍ توقف الانهيار وتحتوي التداعي، وما هي أدوار الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في التسبب بظاهرة التفكك. وأكد أن جذور هذه الظاهرة "ضاربةٌ في عمق تاريخ هذه المنطقة"، متوقفاً أمام جملةٍ من الأسباب "المتراكمة والمتراكبة" التي أدت إليها وفي صدارتها فشل الدولة الوطنية العربية الحديثة في أداء وظائفها الأساسية، بدءاً من بناء هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ وانتهاءً بتبديد

سيادتها الوطنية والاستقواء بالخارج، مروراً بتفشي أنماط الاستبداد والفساد وتغييب الحريات والتفرد في السلطة والبحث عن مصادر الشرعية خارج صناديق الاقتراع.

وقال إن "مفاعيل الثالوث غير المقدس: الطغاة والغلاة والغزاة، قد فعلت فعلها في تمزيق هوياتنا الوطنية وتفتيت دولنا ومجتمعاتنا، فالاستبداد هو الأب الروحي للتطرف والغلو، وكلاهما يستدعيان شتى أشكال التدخل الأجنبي ويستدرجانه"، لا سيما في منطقة لطلما اعتبرت مجالاً حيويًا لنفوذ دول إقليمية عدة من إسرائيل إلى إيران وتركيا. وشخص حالة المنطقة الراهنة متحدثاً عن ظواهر عدة أهمها: تزايد عدد الدول الفاشلة وتفاقم الهويات الفرعية وتعاضم دور المنظمات الخارجة عن الدولة، إضافة إلى انهيار قواعد ويستفاليا المؤسسة للنظام العالمي والعلاقات الدولية.

وشدد على أهمية الأمن في حياة الأوطان إلا أنه أكد في المقابل أنه "ليس بالأمن وحده يحيا الإنسان"، منتقداً المقاربة التي تربط بين المطالبة بالحرية والفوضى السائدة وتحمل الربيع العربي مسؤولية الحالة الراهنة التي آلت إليها المنطقة، ومسلطاً الضوء على خطورة ثقافة "الثنائيات الحاكمة" في العقل السياسي العربي، وأخطر تجلياتها يتجسد في ثنائية "الإسلام السياسي" وحكم الجنرالات.

ومع تعذر الاتصال مع السفير **حسين حقاني** عبر سكايب لأسباب تقنية، أعطى الرنتاوي الكلام ل**شفيق الغبرا** الذي بدأ كلمته بجملة من الأسئلة: ما هو مصير شعوبنا العربية التي تُدمر ونحن في آخر حسابات الدول كما في آخر حسابات حكامنا، وما الذي سيحصل في الخليج لا سيما في السعودية إذا استمرت الأزمات؟ ماذا ينتظر مصر وهي جوهر الإقليم وسبب ضعفه أو قوته؟ هل ستستطيع مصر تحمل المزيد من الضائقة الاقتصادية، وما هو مصير المفكرين المسجونين فيها؟ وماذا عن الأردن الذي يعيش حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي ويسوده تفشي الفساد واهتزاز الثقة بالدولة؟ وماذا عن أزمة الأزمات سوريا: ثورة ردّ عليها النظام بتدمير شامل للبلاد، وتدخل تركي قوت فرصاً جمّة على المعارضة وتدخل روسي قضي عليها؟ وماذا عن أم القضايا، فلسطين؟ هل ستعود إلى عمق الحراك العربي وسط مواجهة مركبة: اقتتال وانقسام داخلي وجور الاحتلال واستبداده؟ ماذ يريد العرب بصفتهم الكتلة الأكبر بين سكان العالم، تحمل الهموم نفسها وتعاني المشاكل نفسها؟.

وأضاف: "إن ناقوس الخطر الذي دقّ في العالم العربي عام ٢٠١١ مع اندلاع الثورات في أكثر من مكان فيه، شكّل تحذيراً للطبقة الحاكمة بأن أسلوبها في قيادة الدول غير سليم ومن الصعب أن يستمر"، فهبت رياح التغيير في جميع الدول العربية وإن بدرجات مختلفة، واختلّ النظام الإقليمي وتفاقم هذا الاختلال بسبب عدم استقرار النظام الدولي. وتابع: "إن النظام العربي ما زال يسجن المثقفين والناشطين ويحدّ الحريات ويمارس التعذيب والعنف، وسط استشراف للفساد وغياب للتنمية على جميع الأصعدة". وعزا تفكك النظام العربي الذي نشهده اليوم وتصاعد التطرف والإرهاب وتفاقم ظاهرة الجماعات الخارجة عن الدولة، "أكانت نظامية، مع تحفظي على هذه الكلمة، أي جزء من الدولة كما في لبنان والعراق أو داعمة للدولة كما في سوريا أم غير نظامية كداعش ومثيلاتها من الطائفتين السنية والشيعية"، إلى فشل النظام العربي في التأسيس لدول وطنية ديمقراطية عمادها سيادة القانون والمشاركة السياسية والتداول في السلطة والتنمية. واعتبر أن العالم العربي يفتقد إلى دولة واحدة قوية تحقق توازن قوة مع تركيا وإيران والدول الكبرى الأخرى. لا وجود لدولة واحدة ديمقراطية في العالم العربي، "ولا نبالغ إذ نقول إن العرب باتوا على قاب قوسين أو أدنى من الخروج من التاريخ". وذكر أن الانقسامات المذهبية أصبحت سرطانية وكلّ الدول هي ضحية غياب الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية.

وتابع: "وسط هذا الواقع يتجلى العنف والإرهاب وعدم قدرة الناس على أخذ حقها بوسائل سلمية. إن الوضع مفتوح على مفاجآت لا يمكن التكهن بها، لا سيما إذا ما أخذنا بالاعتبار أن أكبر قوة محرّكة في العالم العربي اليوم هي الشباب وعددهم حالياً هو الأكبر في تاريخ العالم العربي". وأشار إلى أن ما يريده هؤلاء الشباب يُعتبر اليوم لبّ الموضوع وجوهر القضية، فما طالبوا به سلمياً عند اندلاع الربيع العربي، كان بسيطاً ومحقاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وأضاف أن هذا الجيل دخل في مرحلة من الصراع الطويل، أمام أفاق مستقبلية تطرح المزيد من التحديات تتمثل بمحاصرة الشباب بالفكر المتطرّف والعنف ومحاصرة المثقفين والناشطين بقمع الحريات والسجون والتعذيب. وختم مؤكداً إن صراع العنف والعدالة سيبقى معنا مدةً طويلةً كتجسيدٍ لأزمةٍ وجوديةٍ تعيشها الشعوب المقموعة التي تحاول التعامل مع محاولات عزلها أو حتى إلغائها، فالمواطن العربي يفتقر اليوم لمجرد "رمزية الوجود". "إن الجيل الذي سيرث الفراغ سيقف على ما تبقى من العالم العربي، والفكر الجديد الذي سيبرز سيؤكد الديمقراطية، حيادة الدولة تجاه مواطنيها على اختلاف انتماءاتهم، حيادة الجيش في النزاعات الداخلية وحرية إبداء الرأي وحرية المعتقد".

اعتلى المنصة راسيل برمان الذي أوضح في بداية كلمته أنه سيتناول ظاهرة الانحلال والتفكك في الشرق الأوسط من خلال مقاربة دولية تستند إلى وضع التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة في سياق ما يحدث في العالم، مشدداً "أن ما نشهده في المنطقة، رغم كونه مميزاً بالتأكيد، قد يكون أيضاً نتيجةً للتحولات الكبيرة والعميقة التي حصلت في هياكل الحوكمة في جميع أنحاء العالم".

وقال إن الحديث عن انحلال النظام الإقليمي يوحي أنه في وقت ما من تاريخ هذه المنطقة كان يوجد نظاماً إقليمياً ومن ثم بدأت ظاهرة الانحلال، وأكبر تجلياتها داعش التي كادت أن تزيل حدود الدول التي رسمتها اتفاقية سايكس-بيكو مطلع القرن الماضي. "فعن أيّ نظامٍ إقليميٍّ نتكلم؟ هل نتكلم عن النظام الذي ساد ما بعد داعش؟ أم ذلك الذي ساد ما بعد القومية العربية أو ما بعد الاستعمار أو حتى ما بعد سقوط السلطنة العثمانية؟". في ظلّ هذه الفوضى العارمة، الثابت الوحيد الذي رست عليه المنطقة بعد الحرب على داعش هو عدم انهيار حدود دولها.

وتحدّث عن جانب آخر من الانحلال، هو انحلال مقومات الدولة بمؤسساتها وسيادتها كما حدّتها معاهدة ويستفاليا، لافتاً إلى أن بعض أسباب هذا الانحلال داخليةً دون أدنى شك، ولكن يمكن رصد أسبابه أيضاً خارج المنطقة وبالتحديد ضمن إطار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والحرب على الإرهاب التي تلتها. وأوضح أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضدّ العراق اختلفت جذرياً عن حرب الخليج الثانية التي خاضتها أميركا عام ١٩٩١، حيث كانت حينها تسعى للدفاع عن الشرعية وتحريم الكويت. أما حرب ٢٠٠٣، فكان الهدف منها مغايراً تماماً وهو إسقاط الشرعية عبر إسقاط النظام. يُضاف إلى ذلك شبه الانهيار الذي يعاني منه الاتحاد الأوروبي، طموحات الصين التوسعية في منطقة بحر الصين الجنوبي، الجهود التي تبذلها روسيا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتثبيت نفسها كقوى دولية في باحتها الخارجية كما في اللاذقية، إضافةً إلى طموحات إيران التوسعية في المنطقة والتي تهدد سيادة أكثر من دولةٍ فيها.

ولفت إلى أن هذا الإطار الدولي ساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في حالة الانحلال والتفكك التي يشهدها الشرق الأوسط، لا سيما في ظلّ السياسة الدولية الجديدة التي اعتمدها الدول الكبرى والقائمة على إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية على حساب استقرار النظام العالمي، "سياسةً تجلّت أكثر ما تجلّت بسياسة الانسحاب التي اعتمدها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط". واعتبر أن سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الشرق الأوسط ليست إلا استمراراً لسياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما: سياسة انسحابٍ تقوم على إعطاء دورٍ أكبر

للاعبين المحليين والإقليميين. وذهب إلى القول إن عملية الانحلال في الشرق الأوسط ليست إلا جزءاً من تحوّل طرأ على النظام الدولي وموقع الدولة السيادية ونموذجها فيه.

وعن أسباب سقوط الدول الوطنية السيادية، تحدّث أيضاً عن دور العولمة لجهة سحبها بساط السلطة من تحت أقدام السياسة/الدولة، لتضعه تحت أقدام الاقتصاد/الأسواق، ولجهة حركة انتقال الشعوب في إشارة إلى أزمة اللاجئين السوريين التي طرقت أبواب أوروبا وكانت من أحد عوامل تصاعد الشعوبية فيها. وأضاف أن الرئيس السوري عندما قال في خطاب ألقاه في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠١٥ إن "سوريا ليست لمن يسكن فيها أو يحمل جنسيتها بل لمن يدافع عنها ويحميها"، فهو بقوله هذا ألغى القانون الأساس للسيادة الوطنية، إذ اعتبر أن لا الإقامة ولا الجنسية أو المواطنة يوفران أرضية شرعية للانتماء للمجتمع السياسي للدولة.

وتابع أن التحديات التي تواجه النظام الدولي بمؤسساته عديدة، لعل أهمها الشعوبية التي تجتاح قسماً كبيراً من العالم، من أوروبا إلى الشرق الأوسط، أكانت على خلفية إقليمية أو وطنية. وانتقل إلى البحث في تأثير اندثار النظام الدولي القديم وتصاعد الشعوبية على الأمن في الشرق الأوسط، وقال إن اعتماد الدول الكبرى لسياسة خارجية تقوم على تأمين مصالحها الوطنية على حساب المحافظة على النظام الدولي وسيادة الدول فيه والسلام العالمي، أدى إلى تركيز هذه الدول اهتمامها على إيران بسبب طموحاتها النووية وذلك على الرغم من كلّ الأزمات الأخرى والحروب التي تعصف بالمنطقة. لذلك، وأضاف، "انصبّ اهتمام أوباما على إنجاز الاتفاق النووي مع إيران، علماً أن هذا الاتفاق لم يحظ بترحيب داخل الولايات المتحدة ولم يعرضه أوباما على مجلس الشيوخ الأميركي المخوّل وحده حق التصديق على الاتفاقيات الدولية. لهذا، بقي الاتفاق مجرد عملاً تنفيذياً الأمر الذي أتاح لإدارة ترامب لاحقاً فرصة لإلغائه". وفيما أكد أنه ما زال من المبكر قراءة ذيول إلغاء هذا الاتفاق على الأمن في منطقة الشرق الأوسط، تحدّث عن ثلاثة أمور لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار:

- ١- حتى الآن، يبدو أن إيران متمسكة بالاتفاق وليست بوارد انتهاكه.
- ٢- إن موقف ترامب من إيران يمكن أن يعزّز القوى المناهضة لإيران في المنطقة.
- ٣- في خلال الحرب السورية، عزّزت إيران من وجودها العسكري في سوريا وشهدنا خلال الأسابيع الأخيرة استهداف المقاتلات الحربية الإسرائيلية للعديد من المواقع الإيرانية. ومع أن هذه المواجهة ليست مفاجئة، المستغرب هو موقف روسيا الموافق ضمناً على استهداف حليفها. قد تكون روسيا تؤمن أن الوجود الإيراني في المنطقة يهدّد مصالحها فيها، كما أن سياسات طهران الخارجية قد تهدّد سعي بوتين إلى تحسين علاقاته مع ترامب.

وختم بالقول إن الاعتبارات الأمنية الإقليمية انتقلت إلى خارج المنطقة وباتت مرتبطة بالتنافس العدائي بين القوى الكبرى (لا سيّما الولايات المتحدة وروسيا) والذي حلّ مكان النظام الدولي القديم وقواعده. إن الخطاب الذي باتت تعتمده هذه الدول تغيّر ولا علاقة لهذا الأمر بشخصية رؤسائها. ما يتحكّم اليوم على الأرض هو التنافس على القوة والسلطة من أجل مصالح وطنية، وهنا يكمن السبب وراء ظاهرة الانحلال التي تفتك بالمنطقة. "إن توافق هذه القوى يمكن أن يوفّر تصحيحاً للاتجاهات الانحلالية السائدة من حولنا".

## ومع فتح باب النقاش طرحت الأسئلة التالية:

- **حسين منيمنة**، سؤال إلى دولة الرئيس السنيورة: تحدثتم عن مفهوم العروبة المستنيرة كحلٍ يُخرج المنطقة من أزمتها، في زمن لم تعد فيه العروبة هي القاسم المشترك والجامع بين الدول العربية. فهمّ المنطقة المغاربية مثلاً ليس همّاً عربياً بل همّاً مغاربياً والثقافة أمازيغية وليست عربية. وفي مصر، الطرح السائد هو الوطنية المصرية الانطوائية وحدودها وادي النيل. أما في الخليج، فأصبح الكلام السائد اليوم هو عن السعودية العظمى وعن الهوية السعودية بديلاً عن الهوية العربية. في ظلّ هذا الواقع، هل الحديث عن العروبة المستنيرة هو حديث مشرقيّ بحت، وما الجدوى من استنهاض تكاملٍ عربيّ في وقتٍ تختلف الهموم الاقتصادية والهموم الثقافية من دولةٍ لأخرى ومن مجتمعٍ لآخر؟ بالنسبة إلى "الثالوث غير المقدس" الذي تحدّث عنه الأستاذ الرنتاوي، "الطغاة والغلاة والغزاة"، يبدو وكأننا ننأى بمسؤولية ما آلت إليه الأمور في المنطقة عن مجتمعاتنا ونلقي بها على كاهل الخارج.

- **راغدة ضرغام**، سؤال إلى راسل: الولايات المتحدة معروفة بالتقلّب وبالتراجع عن مواقفها. هل تعتقد أن تراجع الولايات المتحدة عن موقفها من إيران عبر إلغاء الاتفاق النووي سيؤدي إلى تراجع موقع الرئيس الأميركي ترامب؟ وهل تعتقد أن المجال متاحٌ لإحداث أي إصلاحٍ في النظام الإيراني؟

- **عبيدلي عبيدلي**، سؤال إلى راسل: تحدّثت عن تحوّلٍ في النظام العالمي، فهل تعني أن هذا التحوّل سينقل فوضى الشرق الأوسط إلى الغرب؟

ورداً على الأسئلة الموجهة إليه قال راسل: "بالنسبة إلى الموقف الأميركي من إيران وخصوصاً فيما يتعلّق بالاتفاق النووي، لا أعتقد أنه حصل تغييرٌ في السياسة الأميركية، إذ من الأساس، لم يحظ هذا الاتفاق بدعم في الداخل الأميركي، لا في أوساط صناعة القرار ولا في أوساط الباحثين والأكاديميين ولا في الأوساط الشعبية. من جهةٍ أخرى، لا أعتقد أن النظام الإيراني قادرٌ على إصلاح نفسه، فمشاكل إيران كبيرةٌ جداً وهي لا تمتلك المقومات التي تؤهلها إجراء إصلاحاتٍ، كما أنها تعاني من نقصٍ في الموارد لأنها تستخدمها في الخارج. ومع ذلك، أعتقد أن يد العالم بما في ذلك يد الولايات المتحدة ما زالت ممدودة لإيران، وعليها الكفّ عن التداخل في شؤون دول المنطقة وأنا من المؤمنين أنه إذا اختفى التهديد الإيراني، قد نصل إلى حلٍّ للقضية الفلسطينية. نحن بحاجة إلى مؤتمرٍ دوليٍّ للسلام بين الأطراف المتنازعة في أكثر من مكان في هذه المنطقة". وأضاف: "لا أعتقد أن الفوضى ستنتقل إلى الغرب، لكنّ التفكك الذي نراه اليوم في العالم العربي نراه أيضاً في الاتحاد الأوروبي، وأوروبا على مشارفٍ مرحلةٍ جديدةٍ تسطرّ نوعاً جديداً من العلاقات بين الناس وبين الدول. ومع ذلك لا أتوقع تفككاً عنيفاً إذا جاز التعبير، يحاكي ما يجري في منطقة الشرق الأوسط".

**وتناوب الغبرا على الكلام وقال:** "المجتمعات العربية تتغيّر بسرعةٍ وقاعدتها تتغيّر. الربيع العربي لم ينته بعد كما يظنّ البعض أن يظنّ، وحراك الشباب لم يقل بعد كلمته الأخيرة. لن يعود الشباب إلى منازلهم كما يتوقّع القيميون على النظام الحالي، ولا يمكننا بعد الآن تجاهل الجيل العربي الجديد الناشط الذي لن يقبل ما سيفرض عليه. شيءٌ ما يجري في قاع المنطقة العربية ونشهد تحولاتٍ كثيرةً لا يمكننا غض النظر عنها، فداعش مثلاً لم تكن نتوقع ظهورها كما لم نتوقع لاحقاً هزيمتها. بالنسبة إلى الرابط بين الدول العربية، مشرقية كانت أم مغربية أم خليجية، فهو موجودٌ ويتجسّد في هذا الجانب العربي الذي لا نستطيع إنكاره، كما لا نستطيع إنكار وجود حركاتٍ إنفصاليةٍ محدودةٍ وقومياتٍ أخرى كالأكراد مثلاً. فاللغة واحدةٌ والتنوع واحدٌ والهموم المشتركة كثيرةٌ، ولهذا التكامل بينها ضروري. لن يتمكّن هذا الإقليم من النهوض ومقاومة كلّ

الضغوط الخارجية التي يتعرّض لها وبناء الداخل إلا في خلال نوعٍ من التناغم بين مختلف دوله، يقوم على العدالة بينها بحيث لا يسيطر الكبير على الصغير".

**أما الرنتاوي فقال:** "إذا كان الغزاة يأتون من الخارج، فالطغاة والغلاة هم ثمرة بينتنا، وبالتالي أنا على العكس تماماً، أوكد مسؤولية مجتمعاتنا بجناحيها القيادي والشعبي عن الأوضاع الراهنة التي تسودها، كما عن حال الوهن والتفكك التي آلمت بها".

وردّ دولة الرئيس السنيورة على السؤال الموجّه إليه قائلاً: "تأكيداً على الكلام الذي قاله الأستاذ شفيق الغبرا، تمرّ مجتمعاتنا العربية دون أدنى شكّ بتحوّلاتٍ عميقة نتيجةً لتركيبتها السكانية الشبابية ولم نشهد بعد آخر هذه التحوّلات. فالثورة التكنولوجية كسرت حواجز الصمت والخوف، وما دامت معظم الحكومات العربية عاجزةً عن تلبية حاجات الناس، فهؤلاء سينتفضون ولن يسكتوا. إن تراجع الفكر العروبي المستنير سمح بظهور الفكر المتطرّف والهويات الفرعية. كلّ دولةٍ عربيةٍ تشعر أنها لن تصل إلى أي مكانٍ منفردةً وأنه لا بدّ من التعاون الجماعي لدرء المخاطر الخارجية أولاً ولبناء الداخل ثانياً. يرسم العالم مصير المنطقة دون أن يكون لها أي دور في ذلك، وكما يقول المثل، "قف ودافع عن نفسك لكي تُسمع" stand up to be hear. ندرک أن لكلّ مجتمع في المنطقة قضاياها ومشاكله التي يجب ألا نهملها، ولكن هناك إطاراً جامعاً بين هذه المجتمعات وعلينا تفعيله لكي يُحسب حسابٌ لهذه الأمة. هناك ما يجمع بين دول هذه الأمة وهي مصالح الحياة بالنسبة إلى الأجيال القادمة، وعلينا العمل بجدّ لأخذ هذه الأجيال بعيداً عن الهويات الفرعية وبعيداً عن التطرّف وبعيداً عن العنف، ولن نتمكن من ذلك إلا عبر فكرٍ متحضّرٍ ومنتورٍ. إنها رحلة الألف ميل".

**وقال السفير هوت:** "إن النجاح الدبلوماسي الوحيد الذي شهده العالم منذ عقود هو الاتفاق النووي بين الغرب وإيران، وهو الإطار الوحيد الذي كان بإمكانه إبعاد إيران عن القنبلة النووية. ندرک جيداً أنه ثمة مشاكل أخرى يتسبب فيها النظام الإيراني كتنخله في شؤون الدول الأخرى وسياسته التوسعية وسعيه للهيمنة. هذه المشاكل موجودة وعلينا معالجتها ولم يكن من داعٍ لإضافة مشكلةٍ جديدةٍ عليها كتنا قد توصلنا إلى حلّها وهي مشكلة طموحات طهران النووية. إن إلغاء الولايات المتحدة للاتفاق النووي أعادنا إلى نقطة الصفر في الملف النووي الإيراني وفي علاقات المجتمع الدولي مع إيران، هذا عدا عن تأثير ذلك على الشركات الأوروبية وعلى الاقتصاد الأوروبي".

### **الجلسة الثانية: "تداعيات حكم الميليشيات وانحلال الدول على الأمن"**

افتتح المنسق بيتر ريميليه من مؤسسة كونراد آديناور الجلسة الثانية وعرف بالمحاضرين فيها وهم رياض قهوجي، المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري في دبي، محمد اليحيى، كبير الباحثين في مركز الخليج للأبحاث في الولايات المتحدة و**علي الدباغ**، الناطق الرسمي السابق باسم الحكومة العراقية.

استعرض ريميليه موضوع الجلسة وقال إن ظاهرة الميليشيات الخارجة عن الدولة ليست جديدةً على العالم، إنما الجديد هو مدى القوة التي بلغت والتي مكنتها في بعض دول المنطقة من السيطرة على الأرض وفي دولٍ أخرى من الإمساك بمفاصل الدولة أو مشاركة الدولة في الحكم، الأمر الذي منحها يداً طولى في التأثير على الأمن الصعب. والجديد أيضاً هو الأدوار التي باتت تضطلع بها لا سيّما الدور الاقتصادي بما

يؤثر مباشرةً على أمن الموارد. "كما دأب بيت المستقبل، لن تقتصر مداخلات متحدّثينا اليوم على توصيف المشكلة بل سيحاولون استشراف حلولٍ واقعيةٍ لها، وهم القادمون من مؤسساتٍ مختلفةٍ".

أخذ الكلام رياض قهوجي، وشكر بيت المستقبل ومنظمي المؤتمر على "جمع هذا الحشد الكبير من المفكرين والخبراء وصنّاع القرار". ولفت إلى أن المقاربة التي اعتمدها لتناول موضوع الجلسة هي مقاربة علمية تستند إلى تجاربٍ عدةٍ منها تجربته كعسكري، وأنه اختار لمداخلته العنوان التالي: "الميليشيات والدولة: زواجٌ قسريٌّ غير مستدام".

وقال: "إن ظاهرة مشاركة الميليشيات السلطة مع الحكومات الضعيفة باتت ظاهرةً منتشرةً في منطقة الشرق الأوسط، ودقت ناقوس الخطر من أن تؤدي إلى انهيار هيكلية الدولة وانتشار الفوضى العابرة للحدود"، معتبراً أنها "ثمرةٌ مخططاتٍ أعدت لها قوى إقليمية". وعن تعريف العلم العسكري للميليشيا قال: "هي مجموعةٌ مسلحةٌ تخوض حرباً ضدّ الحكومة أو قوةً أجنبيةً أو ميليشيا أخرى في دولةٍ إما واقعة تحت الاحتلال، أو تحوّلت إلى دولةٍ فاشلةٍ أو هي على شفير أن تصبح دولةً فاشلةً. يتميّز عناصر هذه الميليشيات بأنهم عقائديون، يشكّلون مجموعةً قوميةً متطرّفةً أو طائفيةً متطرّفةً، تسعى إلى إضعاف الحكومات المركزية وفرض عقيدتها على الدولة. تُعتبر الميليشيات الأداة المثلى التي تستخدمها الدول لشنّ حروبٍ بالوكالة، وتزدهر في أوقات الأزمات كما هو حاصلٌ راهناً، وما يزيد من خطورتها في أيامنا هذه هو عالمنا الرقمي".

وأضاف أن ما نشهده اليوم من نزاعاتٍ هو الجيل الرابع من الحروب، حيث تفقد الدولة حصريّة استخدام السلاح والقوة لصالح الميليشيات، التي تصبح أداةً للقوى الأجنبية للتأثير في دولٍ أخرى والتدخّل في شؤونها. لم تعد الدول المعتدية تحتاج إلى إرسال قواتها لغزو دولٍ أخرى، بل باتت تعتمد على إنشاء جماعاتٍ من داخل هذه الدول تعمل على تدريبها وتسليحها وتمويلها وتكلفتها خوض الحرب بدلاً عنها بهدف تحقيق مصالحها وذلك بتكلفةٍ أقل. تستهدف الدول المعتدية في عملية إنشاء الميليشيات مجموعاتٍ قوميةً أو دينيةً أو طائفيةً، وهذا ما قامت به روسيا حين استخدمت بكل ذكاءٍ الأقليات الروسية الموجودة في أوكرانيا للدخول إلى القرم، واستخدمت ألمانيا النازية أيضاً هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية للسيطرة على النمسا وبولندا وتشيكيا حيث تقيم أقليات تتكلم اللغة الألمانية. وأوضح أن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط هو سيطرة القوى الأجنبية على الدولة عبر الميليشيات، وتتعدّد الأمور أكثر حين تشهد دولةً ما ولادةً أكثر من ميليشيا يرتبط كلٌّ منها بقوةٍ أجنبيةٍ مختلفةٍ، وتتعدّد أكثر فأكثر حين تكون هذه القوى الأجنبية على خلافٍ كما يحصل اليوم في سوريا.

وتابع: "الظاهرة الخطيرة الأخرى في حروب الجيل الرابع هي تآخي الشعوب والأحزاب السياسية وحتى الحكومات مع وجود هذه الميليشيات، وقبولهم وجودها كما تقاسمها السلطة مع الدولة وتعايشها مع مختلف مؤسساتها السياسية وأجهزتها العسكرية. والأخطر هو حين تبدأ الدول الأجنبية بالتعامل مع هذه الميليشيات ليصبح هذا الوضع غير الطبيعي مقبولاً دولياً، وغالباً ما تسوّق حجة الحفاظ على استقرار الدول لتبرير موقفها هذا".

ولفت إلى أن هذه الدول التي تتعايش مع مجموعاتٍ خارجةٍ عن الدولة هي دولٌ مارقةٌ أو فاشلةٌ، مؤكداً أنه في نهاية المطاف لا يمكن لهذا التعايش أن يكون سلمياً، لأن الميليشيات ستتنافس مع الدولة على حصريّة استخدام السلاح والقوة وستعتمد في مرحلةٍ لاحقةٍ إلى الحلول مكان الدولة عبر الدفع إلى تغيير النظام بما يتماهى مع ما يريده الراعي الأجنبي لهذه الميليشيات.

وختم بالقول إن "الصراع بين الميليشيا والدولة يمكن أن يؤجل لكنّه حاصلٌ لا محالة، وقد شهدنا على ذلك في الشرق الأوسط. على طرفٍ أن يسيطر على الآخر والأمثل والطبيعي أن تسيطر الدولة على الميليشيات، فالمخرج الوحيد لأزمة وجود الميليشيات هو أن تعمل الدولة على امتصاصها".

بعد أن شكر بيت المستقبل ومؤسسة كونراد آديناور على "الدعوة الكريمة"، بدأ محمد يحيى مداخلة في هذه الجلسة مؤكداً الترابط والتداخل بين مفهومي الانحلال، موضوع المؤتمر، والميليشيا، موضوع الجلسة، قائلاً إن ما يجري اليوم يجعل الحدّ الفاصل بين الدولة والميليشيات ضبابياً. وأوضح أن حال الانحلال التي وصلت إليها بعض الدول من اضمحلال سيادتها وضمورها وسلطتها وفقدانها الشرعية المشكوك فيها أصلاً، تطرح أكثر من علامة استفهام حول الفرق بين مؤسساتها وأجهزتها العسكرية والأمنية وبين الميليشيات.

وأضاف أن ما يجمع بين ميليشيات هذه المنطقة هو سعيها إلى تغيير النظام بشكل يتماهى معها، موافقاً على ما قاله قهوجي بأن الميليشيات باتت اليوم الأداة المثلى التي تستخدمها الدول للتدخل في شؤون دول أخرى بغرض تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية. ورفض الفكرة التي تعتمد الانقسام السني-الشيوعي معياراً لتصنيف الميليشيات ولتحديد توجهاتها، لافتاً إلى أنه على الرغم من الطابع الديني والمذهبي الذي تتسم به أغلب هذه الميليشيات، فأهدافها تبقى سياسية واقتصادية. "فطهران لا تريد تقليص نفوذ السعودية في المنطقة لأن نظامها سنيٌّ ولأن إيران دولةٌ شيعيةٌ، بل لأنها تعتبر الرياض ذراع الولايات المتحدة في المنطقة وهي تسعى لقطع هذه الذراع. وهذا ما يفسر العلاقات بين إيران والجماعات الجهادية السنية من تنظيم القاعدة إلى حركة طالبان: ما يجمع بينهم هو العداء لأميركا وهدفهم واحدٌ وهو تقليص نفوذها في المنطقة. وينسحب ذلك على اليمن حيث لا تريد إيران تغيير النظام السني أو تحويل اليمن إلى دولةٍ شيعيةٍ، بل جلّ ما تبتغيه هو تأمين ممر إلى باب المندب. الحوثيون ذهبوا أبعد مما تريده إيران. لا يمكننا تجاهل هذا الواقع ووصف النزاع الدائر بأنه نزاعٌ بين السنة والشيعة".

وتابع: "أسلفت سابقاً أن الفرق بين الدولة والميليشيات بات ضبابياً. ومن هنا أ طرح أسئلةً عدةً: في ظلّ كلّ ما جرى ويجري في سوريا، هل الجيش السوري ما يزال جيشاً وطنياً وما الفرق بينه والميليشيات العاملة في سوريا؟ هل الحكومة السورية تتمتع بالشرعية التي تؤهلها استخدام القوة؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار حزب الله في لبنان جماعة خارجة عن الدولة والحكومة وهو الذي يحتكر حق إعلان الحرب واستخدام السلاح ويسيطر على حدود البلاد وعلى مفاصل الحكم والحكومة؟ ألم نسمع وزير الداخلية اللبناني (نهاد المشنوق) يقول إن لبنان أصبح غرفة عملياتٍ للإرهاب تنطلق منها هجماتٌ على قبرص وبلغاريا والبحرين والكويت، وهو المشارك في حكومةٍ لم تكن لتتألف لولا رضى حزب الله وتحت مظلة عهدٍ جاء به حزب الله، ماذا يجري في العراق؟ الميليشيات كثيرة لكنها لا تخضع جميعها للنفوذ الإيراني".

وأردف: "في الواقع باستثناء داعش التي هُزمت في المبدأ، تبقى أمام شبكةٍ من الميليشيات في البحرين ولبنان وسوريا واليمن والعراق، تعمل لصالح إيران وتحت سيطرتها. إن خوف الدول الخليجية من الاتفاق النووي الذي أبرمه الغرب مع إيران قد تحقّق، فهو أنصف إيران عبر حصر خطرها بالطموحات النووية متجاهلاً تدخلها في شؤون دول المنطقة ورعايتها للميليشيات على مختلف مشاربها، وسمح لها تالياً بالتمدد والتوسع. منذ العام ٢٠١١ ونحن نرى النظام الإيراني الجديد الذي وصفه أوباما بالمعتدل، وهو يخلق وقائع جديدةً على الأرض تجسّدت بوجوده العميق في كلّ من الدول العربية التي ذكرت".

المداخلة الثالثة في هذه الجلسة كانت للسيد **علي الدباغ**، الذي شكر بيت المستقبل والرئيس أمين الجميل ومؤسسة كونراد أديناور على تنظيم هذا المؤتمر. وقال إن من الأسباب الأساسية لضعف الدولة هو انفلات السلاح بين الناس وضعف مؤسساتها، مشيراً إلى وجود ٣٦ مليون قطعة سلاح بين العراقيين. وأضاف أن أول ظهورٍ للميليشيات في العراق اتخذ شكل مقاومة الاحتلال الأميركي، فتشكّلت من بقايا حزب البعث وسيطرت عليها الحركة السلفية وتنظيم القاعدة، وما ساهم في تصاعد تأثير هذه المجموعات هو الحدود المفتوحة والدعم الإعلامي العربي وتدفق التمويل. شهدت هذه الفترة أول هجرة جهادية، حيث دخل العراق آلاف الأشخاص من مختلف أقطاب العالم للمشاركة في مقاومة الاحتلال الأميركي، كما شهدت أول ظاهرةٍ للتأثير الإقليمي والدولي لوجود مجموعات تقاتل خارج أرضها. ظهرت بعد ذلك الميليشيات المدعومة من إيران وتشكّلت أيضاً بهدف مقاومة الاحتلال الأميركي، واشتدَّ عصبها حتى باتت تسيطر على الأمن، ثم دخلت إلى دائرة صناعة القرار عبر أذرعها السياسية. إلى جانب وجود الميليشيات في العراق، لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى الوجود العشائري المسلّح الذي يجاور وضعها. دور هذه الكيانات يخفّ أو يزيد وفقاً للتمويل (مثال البصرة: جوار اقليمي جيد، حقول نفط جيدة وميناء).

واعتبر أنه من أخطر ذيول وجود هذه الميليشيات، هو عجز العراق عن بناء مؤسساتٍ مستقلةٍ بسبب وجودها في دائرة صنع القرار وعملها الدؤوب على إزكاء الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني الجامع. وأضاف: "فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة في حلّ المشاكل التي يعاني منها المواطن، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام الميليشيات لمنافسة الدولة في مجال تقديم الخدمات للمواطن. استفادت هذه الميليشيات من حرية التعبير التي سادت بعد سقوط نظام صدام حسين، وأطلقت العنان لخطابٍ طائفيٍّ يطالب بحقوق الطوائف، وما فاقم هذا الأمر هو أن الحكومة اعتمدت بدورها خطاباً طائفيّاً. إلى هذا، أدى اجتناب البعث والفصل الطائفي والشعور بالمظلومية لدى السنة، إلى ظهور حاضنات للفكر المتطرّف وللقاعدة بين المجتمعات السنية، في ظلّ استقواء الطائفة الشيعية. هذا التنافس الطائفي دفع مختلف المكونات العراقية إلى الاستقواء بالخارج، ومكّن دولاً مثل إيران والسعودية من إيجاد من تستخدمه في الداخل. كل هذا للأسف هو من نتائج سياسات الولايات المتحدة الخاطئة في أعقاب احتلالها العراق وسقوط نظام صدام حسين".

بالنسبة إلى الحشد الشعبي، قال إن نشوء هذا الكيان جاء بسبب عجز الدولة عن حماية البلاد من هجمة داعش التي تمكنت من احتلال ثلث العراق في وقتٍ قياسيٍّ. يبقى التحدي الأكبر اليوم في كيفية استيعاب هذا الوجود وإخضاعه لسيطرة الدولة، لا سيّما أن معظم الميليشيات التي يتكوّن منها تدين بالولاء لإيران. وأكد أن التحدي الخارجي الكبير الذي يواجه العراق اليوم هو الصراع بين إيران والولايات المتحدة من جهة وبين إيران والسعودية من جهة أخرى، معتبراً أنه في حال تطوّر هذا النزاع المزدوج ستكون ذيوله كارثيةً على العراق، خصوصاً وإن العراق يُعرف تاريخياً بكونه مسرحاً للصراع بين الامبراطوريات.

وتابع: "يشهد العراق اليوم تحولاتٍ نوعيةٍ من أهم تجلياتها رفض العراقيين بمختلف مشاربهم للإسلام السياسي بشقيه السني والشيعي. مرة أخرى، نشهد في العالم العربي ظاهرة تقدّم الشعوب على الحكومات والسياسيين في وعي المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد". وأوضح أن الخطاب الطائفي بدأ يندثر وباتت الأذان التي تستمع إليه قليلةً جداً وسقطت الرموز التي كانت تستخدمه. وأضاف أن نسبة المشاركة في الانتخابات العامة الأخيرة جاءت مفاجئةً لجهة انخفاضها، وكان الناس يعاقبون الطبقة الحاكمة. أصبح الشارع العراقي أكثر وعياً في اختيار ممثليه، كما أصبح محصناً ضدّ الميليشيات ودورها وتجلي ذلك بعدم حصول الحشد الشعبي على نسبة الأصوات التي كان يتوقعها أو يتوقع الآخرون أن يحصل عليها. أظهرت هذه الانتخابات أن الناس لن يقبلوا بعد اليوم بدور الميليشيات ولن يقبلوا بأن تتحوّل مكاسبها

العسكرية إلى مكاسب سياسية. وختم بالقول: "كما أسلفت، يشهد الواقع على الأرض في العراق تغييراً كبيراً جداً، لم يرق بعد إلى مستوى ما نطمح إليه، ولكن يمكن للحكومة البناء عليه للحدّ من تأثير الميليشيات".

### ومع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

**أنطوان حداد:** إن ما قاله الأستاذ دباغ بالنسبة إلى تراجع دور الميليشيات في العراق مطمئنٌ، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على لبنان واليمن وسوريا، لا سيّما لجهة الميليشيات المتحالفة مع إيران. إن قدرة إيران على أن يكون لها أذرعٌ في هذه الدول لا يعود إلى العلاقة الاستراتيجية بين هذه الأذرع وطهران فحسب، بل أيضاً إلى طبيعة الاجتماع السياسي في هذه الدول إضافةً إلى فشل الدولة في إدارة التعددية فيها. سؤالي هو: هل تحقيق الاستقرار والتوصّل إلى تسوياتٍ كبرى ومعالجة جميع المشاكل يجب أن يمرّوا عبر صفقاتٍ داخليةٍ محليةٍ أم علينا المرور بصفقةٍ إقليميةٍ تكون فيها إيران طرفاً أساساً؟

**ميسون الدملوجي:** لدي ملاحظتان. أولاً أجد أنه من الضروري التمييز بين الحشد الشعبي والميليشيات في العراق. شكّل الحشد لحظةً شيعيةً مهمةً انطلقت من فتوى شرعية، ودخل تحت مظلته أفرادٌ عاديون وميليشيات. عندما انتهت الحرب ضدّ داعش، عاد الأفراد إلى منازلهم وبقيت الميليشيات وتمكّنت عبر أذرعها السياسية من أن تحصّد ٤٠ مقعداً في المجلس النيابي وهذا رقمٌ لا يُستهان به، ولا أعتقد أن خطر الميليشيات في العراق إلى زوالٍ فهو ما يزال قائماً. في لبنان ثمة ميليشيا واحدة بينما في العراق هناك ٤٠ ميليشيا وجميعها مرتبطة بإيران. المشكلة أن الحكومة نفسها والمنبثقة عن الأكثرية النيابية لديها ميليشيا. الملاحظة الثانية هي أن أحداً من المتحدثين لم يتناول دور المجتمع المدني في القضاء على الميليشيات. السؤال الذي أود طرحه هو التالي: هل ظهور الميليشيات وتنامي دورها على حساب الدولة أنّي أم أنه دائمٌ؟

**جوزيف مايلا، سؤال إلى قهوجي:** بعض الفرضيات التي طرحتها تحتمل التحدي. الميليشيا ليست مجرد كياناً يتحدى الدولة ولكنه كيانٌ يتصرف وكأنه الدولة ويحاول السيطرة عليها. ما معنى دولة في العالم العربي وهل يوجد حقاً دولٌ فيه وفق معايير الدولة الحديثة أم مجرد أنظمة ديكتاتورية تحكم منطقة جغرافية وكأنها ملكٌ لها بشعوبها ومواردها؟. الدول في العالم العربي تتصرّف كأنها ميليشيات وجيوشها تتصرّف كأنها ميليشيات، وأؤيد هنا ما قاله السيد اليحيى من إن الخط الفاصل بين الميليشيا والدولة غير واضح في العالم العربي. اعتقد أن السبب الأساس وراء ظهور الميليشيات في العالم العربي هو غياب الدولة وغياب الأمن.

**راغدة ضرغام، سؤال إلى دباغ:** كيف سيكون ردّ فعل إيران تجاه انتصار الصدر: هل نحن مقبلون على مواجهة أم على تفاهم؟ **سؤالي الثاني إلى قهوجي ودباغ:** ما نشهده اليوم في بعض دول المنطقة لا سيّما لبنان والعراق وسوريا واليمن، هو تطبيق نموذج الحكم الإيراني الثنائي: ميليشيا ودولة مع جيشٍ نظاميٍّ. هل تعتقدون أن هذا النموذج الذي نجحت إيران في تصديره إلى الخارج سيعيش على المدى البعيد؟

**سؤال إلى دباغ:** كان للسنة في العراق دورٌ كبيرٌ في تحرير البلاد من سيطرة داعش، وكان لهذه المشاركة الأثر الكبير في اثبات أولوية الانتماء الوطني لديهم على الانتماء المذهبي. ما موقف سنة العراق من الحشد الشعبي ومن دخوله دائرة صناعة القرار السياسي؟ هل سيعيدنا هذا الأمر إلى نقطة الصفر لجهة المظلومية التي يشعر بها السنة منذ سقوط نظام صدام حسين؟

**سؤال إلى قهوجي:** قلتم إن الخطر الأكبر هو في تقبل المجتمع المدني كما السياسي لوجود الميليشيات والتعايش معها وشرعنتها. لغة الدبلوماسية تركز على قوة المنطق بينما وجود الميليشيات يرتكز على منطق القوة. كيف يمكن التوفيق بينهما؟

**وفي معرض الردّ على الأسئلة الموجهة إليه، قال دباغ:** "كلّ الميليشيات الموجودة في العراق ترتبط بالحرس الثوري الإيراني وبشكلٍ خاص باللواء قاسم سليماني، ولا أبالغ إذ أقول إن الملف العراقي برمته هو بيد الحرس الثوري، حتى أن السفير الإيراني لدى العراق يأتي من الحرس وليس من السلك الدبلوماسي. في الحقيقة، بالنسبة إلى ما قيل حول ظهور الحشد وأنه جاء نتيجة لفتوى شرعية، اسمحوا لي بالتوضيح أن الفتوى توجّهت إلى كلّ الشعب العراقي بكل أطرافه وتحدّثت عن متطوّعين عراقيين يساعدون الجيش الوطني وليس عن إنشاء ميليشيات موازية للجيش الوطني ومرتبطة بالخارج وبشكلٍ خاص بإيران. في هذا الإطار، يمكننا القول أن الحشد كما تشكّل سرق الفتوى وشوّها، واستغلّتها إيران لتعزيز نفوذها في العراق وتجديره. الأفراد الذين لبوا دعوة الفتوى إلى التطوّع عادوا إلى منازلهم، أما الميليشيات التي تشكّلت مستغلةً هذه الفتوى، فبقيت وجميعها مرتبطٌ بإيران. بالنسبة إلى مقتدى الصدر، يجب ألا ننسى أن إيران هي من خلقه بدايةً، إلا أنه أراد لاحقاً نزع الغطاء الإيراني عنه. أعتقد أن إيران ما تزال تمسك بمفاصل أساسية من مفاصل التيار الصدري ولا أعلم إذا كان هذا التيار سيتمكّن من الخروج من البوتقة الإيرانية. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن الكثير من المجموعات التي تشكّل اليوم الحشد الشعبي خرجت من رحم التيار الصدري، كعصائب أهل الحق مثلاً، حتى أن الصدر يطلق عليها تسمية "المجموعات الوقحة".

وتابع: "بالنسبة إلى ثنائية الميليشيات والجيش، أنا لم أعط صورة وردية عن الأوضاع في العراق، ولكن تحدّثت عن وجود بصيص أملٍ ينبع من الرفض الشعبي لوجود الميليشيات ولدورها ولواقع أنه لم يعد ثمة حواضن لهذه الميليشيات لا عند السنة ولا عند الشيعة. بعد النصر الأخير الذي حقّقه الجيش العراقي ضدّ داعش، بات العراقيون بجميع انتماءاتهم يشعرون أن الجيش هو المنقذ وهو الحصن ضدّ داعش وليست الميليشيات وخصوصاً الحشد الشعبي. لا أستطيع الجزم من سينتصر في النهاية، منطق القوة أم قوة المنطق. إن تشريع الميليشيات في القانون ينطلق من واقع عددها وعديدها، والتحدي الكبير اليوم في العراق هو كيف سنتمكّن الدولة من تحويل ولاء هذه العناصر من الولاء إلى إيران إلى الولاء للوطن. تجربة الصحوة ما تزال ماثلة أمامنا ومن الممكن تكرارها مع الحشد الشعبي عبر دمج وتشتيته ليس فقط ضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة، ولكن أيضاً في مجالات مدنية أخرى".

**أما اليحبي فقال:** "إن إيران لا تحبّ نموذج الميليشيات العاملة في المجالين الاجتماعي والخدمي والتي تحلّ مكان الدولة، أولاً لأنه أثبت فشله وثانياً بسبب تكلفته المرتفعة عليها. لا تريد إيران من الميليشيات التي خلقتها الحلول مكان الدولة، فهي مثلاً لم تكن تريد من الحوثيين الدخول في نزاع مع الحكومة اليمنية ومحاولة تغيير النظام، جلّ ما كانت وما تزال تسعى إليه في اليمن هو تأمين منفذٍ لها إلى باب المنذب. إيران لا تسعى إلى خلق شخصيات معرّضة للمحاسبة والمساءلة. في العراق، استفادت إيران وما تزال تستفيد من ضعف الدولة بهدف السيطرة على مجموعة من الميليشيات، وقد تطوّرت قدرتها على بناء هذه الميليشيات بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق. الخطر على إيران وعلى المجتمع المحلي، هو عندما تصبح هذه الميليشيات قوية جداً وتبدأ بلعب دور الدولة لجهة تقديم خدماتٍ تربوية واجتماعية وطبية واقتصادية".

**وأخذ قهوجي الكلام ليقول:** "فلنبدأ من هذه النقطة: هناك فرقٌ بين حروب الجيل الرابع والحرب الأهلية. القوى الإقليمية التي أرادت تعزيز نفوذها بحثت عن فرصٍ ووجدتها في دولٍ متصدّعة، فدخلت أولاً عبر

منظمات المجتمع المدني وأمنت خدماتٍ، ومن ثم شكّلت ميليشياتٍ. وبما أن الحكومة فشلت في معالجة مشاكل الناس، اكتسبت هذه الميليشيات القوة وبنّت على فشل الدولة هذا، وبدأت تسوّق لنفسها على أنها الحلّ. يرتدي حزب الله قبعة حزب لبنانّيّ يقدم خدمات ويكافح الفساد ويقاوم إسرائيل، لكنه في الواقع ميليشيا تخضع لأوامر إيرانية وتهبّ للقتال في أي مكان من العالم لتأمين مصالح طهران. عندما يكون على رأس الدول طغاةً، تصبح الدولة ميليشيا لأن مصالح الدولة تصبح مصالح الطاغية وهذا هو سبب الفوضى في بعض الدول كالعراق وسوريا وليبيا. عندما سقطت الأنظمة ونشأت الميليشيات، لم يتغيّر شيء على الناس. أخشى أننا بدأنا نرى ما كان يعنيه شعار تصدير الثورة من وجهة النظر الإيرانية: بناء دول تشبه هيكلتها الهيكلية الثنائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما نراه اليوم في لبنان ويتكرّر في العراق وفي اليمن".

وسأل منسق الجلسة ريميليه المتحدثين حول ما ينبغي القيام به لمعالجة إشكالية وجود الميليشيات في هذه البقعة من العالم.

وأجاب دباغ: "لم يصل العراق بعد إلى الدرجة التي وصل إليها لبنان من التبعية للخارج وفرض القرارات التي تطبخ خارجياً، وأكبر دليل على ذلك هو رفض ولايةٍ ثالثةٍ للمالكي. تمرّ المنطقة بحالةٍ من التجاذب المقلق بسبب السياسة التي تعتمد عليها إيران وعلاقتها المضطربة مع معظم دولها. في المقابل ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية، فشلت سياسات الدول الغربية وبينها الولايات المتحدة في احتواء إيران وأعطتها فرصاً للتمدّد. هل الحرب بين دول المنطقة وإيران هي الحلّ أم التعايش معها هو الحلّ؟ نخشى كثيراً في العراق من سيناريو الحرب لأننا على يقين أنها إذا اندلعت ستجري رحاها على الأرض العراقية. هل من سبيلٍ للتعايش؟ أشكّ في ذلك. نحن أمام معضلةٍ لا يُمكن لأحدٍ راهناً التكهّن حول سبل الخروج منها".

أما يحيى فقال: "إن الخطاب في الولايات المتحدة تغيّر لجهة تحديد الخطر الإيراني وابتعدت الإدارة الحالية في سياستها تجاه إيران عن سياسات الإدارات السابقة. باتت دوائر صناعة القرار الأميركية تعي اليوم أن طموحات إيران النووية هي جزءٌ من الخطر الإيراني الأكبر وهو توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر التّدخّل في شؤون دولها الداخلية، وقد تكون الطموحات النووية بعبعاً ترفعه إيران في وجه الغرب لتميرير سياستها التوسعية هذه. من ناحيةٍ أخرى، تكمن المشكلة الأساس في ضعف الدول التي نجحت إيران في بسط نفوذها فيها، ويعيدنا ذلك إلى مسألة فشل الدول العربية المزمّن في بناء دولةٍ تقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والتنمية".

وقال قهوجي: "لم يعد مقبولاً من المجتمع الدولي التفاوضي عن هذا الوضع غير الطبيعي من الزواج القسري بين الدولة والميليشيات. المحيّر في الموضوع، هو أن هذه الميليشيات لديها مكاتب في عددٍ من الدول الغربية ويعقد ممثلو هذه المكاتب لقاءاتٍ مع جهاتٍ رسميةٍ بما يوحي بوجود نوع من التعايش الغربي مع هذه الظاهرة غير الطبيعية ويعتبرونها طرفاً شرعياً يمكن التعامل معه. على المجتمع الدولي أن يصوّب رأيه للوضع في الشرق الأوسط ولطريقة تعامله مع هذه الميليشيات. من جهتنا، علينا كدولٍ عربيةٍ أن نعالج مسألة الهوية الوطنية لكي نتمكن من مواجهة الميليشيات. هذه هي الطريقة الوحيدة التي ستسمح لنا بالتخلص من الميليشيات وإذا لم نضع مسألة تعزيز الهوية الوطنية كأولوية فنحن متوجهون نحو حروب أهلية".

## الجلسة الثالثة: "دراسة حالات: لبنان، العراق، سوريا ودول الخليج"

بدأ منسق الجلسة الثالثة، جوزيف خوري، بالتوضيح أن هذه الجلسة ستناقش الوضع المضطرب الراهن في المنطقة وما تحاول دول الخليج القيام به للتكيف مع هذه المتغيرات. وقال: "ستنظر هذه الجلسة في الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات في العديد من دول المنطقة والجمود الحاصل فيها وما تقوم به دول الخليج لحماية نفسها. في مقابل ظاهرة نشوء الميليشيات، تشهد المنطقة كما يشهد العالم برمتها، ظهور كياناتٍ جديدةٍ تمثل المواطنين باتت تتمتع بقوة كبيرة في التأثير على الناس وفي تطيرهم واستقطابهم وهذه الكيانات هي منظمات المجتمع المدني. من جهة أخرى، بدأت الحكومات، لا سيّما في دول الخليج، الاهتمام أكثر بالمواطن وبحاجاته، فشهدنا نشوء وزارة السعادة مثلاً في الإمارات وتعمل السعودية أكثر فأكثر على حماية مصالح مواطنيها. سيحاول المتحدثون في هذه الجلسة استعراض أسباب الأزمات في المنطقة إلى جانب محاولة استشراف سبل الخروج منها". وعزّف بالمحاضرين وهم: فادي الأحمر، بروفيسور وباحث في جامعة الروح القدس-الكسليك في لبنان وخبير في السياسة السورية والشرق الأوسطية، وحيد عبد المجيد، رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية في مصر ومعتصم السيوفي، ناشط سياسي وباحث سوري، المدير التنفيذي لمبادرة "اليوم التالي".

أخذ المنصة وحيد عبد المجيد، وبعد أن شكر بيت المستقبل وسائر منظمي هذا المؤتمر قال إن عنوان الجلسة واسعٌ جداً ويفترض دراسة حالة تسعة بلدان. "عندما نتحدث عن دراسة، نتحدث عن دراسة تحليلية بعيدة عن الأمنيات والأحلام والانحياز. اليوم، سأنحي انحيازتي في الشأن العام لأحاول كمتقف وليس كأكاديمي تفسير هذه الحالات التي تثير أسئلةً عدة تحتاج الإجابة عنها إلى ساعاتٍ وربما أيام". وأضاف: "بما أنني انتمي إلى نهج الواقعية السياسية في دراسة وتحليل العلاقات الدولية بأكثر فروعها محافظةً، سأقدم صورةً واقعيةً وتحليلاً واقعياً للحالة الراهنة، ولن تكون هذه الصورة وردية. فالمشاهدة السائدة تؤكد أن أي حديث عن تحسين الواقع العربي على المدى القصير والمتوسط هو من باب الأمنيات ليس إلا، ولذلك سأستعرض ما نستطيع القيام به لخفض معدلات التدهور الحاصل ووقفه عند هذا الحد، وإذا تمكنا من ذلك سنكون قد أنجزنا عملاً جباراً".

وأضاف: "أي دراسة تبدأ بسؤال، والسؤال الذي اخترته هو: ماذا حدث ويحدث في بلدان هذه المنطقة منذ بداية العقد الحالي تحديداً ومنذ بداية الألفية الثانية عموماً؟ في الواقع، انفجرت براكينٌ عدة مطلع العقد الحالي، سبقها مطلع الألفية الثانية زلزالان كانا الأكبر في تاريخ العالم الحديث وأديا إلى ارتداداتٍ أكثر من عانى منها هو منطقتنا. براكينٌ خمسة اندلعت وتجددت في ثوراتٍ شهدتها خمس دولٍ عربية، ومن أهم العوامل التي أدت إليها: الاستبداد، إعادة انتاج التخلف، اختزال الدولة الوطنية في السلطة واختزال السلطة في شبكة مصالح تختلف من بلدٍ إلى آخر. كان لا بدّ لهذه البراكين من أن تنفجر. الزلزالان اللذان سبقا هذه البراكين في العقد الماضي هما أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ واجتياح الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ وما أدى إليه من انحلالٍ للدولة وصراعٍ مذهبيّ. هذان البركانان سهلا ومهدا لحصول البراكين الخمسة وأخرجوا ما كان يعتمر في أعماق العالم العربي. في سوريا، أصبح المحرك المذهبي محركاً للصراع السياسي، ويتجه ليصبح المحرك لصراعٍ إقليميّ بين طرفين هما إيران والسعودية. الصراعات في العراق وسوريا هما من الصراعات الممتدة، خمدت في العراق ولكنها لم تنته بعد، وما تزال دائرةً في سوريا ولن تنتهي إذ أنها قابلةٌ للاستمرار بفعل تغذية داخلية-محلية وإقليمية-دولية. في الخليج هناك بلدان هما عمان والكويت، حاولا حماية نفسيهما من الصراع ونجحا في ذلك، وبلدٌ ثالث هو البحرين عاش الصراع ولم ينته منه بعد لأنه قُمع ولم يُعالج. بلدٌ رابعٌ وهو السعودية، حاول استغلال هذه الصراعات في صراعه الأكبر مع إيران. يتحمل الإسلام السياسي جزءاً كبيراً من مسؤولية التدهور الذي حصل وأدى إلى

انفجار هذه البراكين. كان همّ بلدان الخليج العربي وعلى رأسها السعودية منع البراكين من الانفجار فيها وإخماد البراكين في البلدان الأخرى، فانخرطت في البركان السوري قبل أن تتراجع لتتغمس في حربٍ أخرى هي الحرب في اليمن، التي نتوّع أن تستمرّ لوقتٍ طويلٍ وتصبح حرب استنزافٍ".

وتابع: "يسعى كلٌّ من إيران والسعودية إلى زيادة نفوذه في المنطقة. تشهد السعودية تفاعلاتٍ متواليةً وتنتظر أخرى ستجعل الوضع أقلّ استقراراً مما يبدو أنه سيكون عليه. المفارقة في هذا المشهد هو لبنان الذي يشكّل ضوءاً في محيطٍ مظلم، لأنه يبدو الأقلّ تأثراً بما حدث ويحدث على الرغم من هشاشة الوضع فيه. ومن أحد تفسيرات ذلك هو المناعة ضد الحروب التي أكسبته إياها الحرب الأهلية التي مرّ بها، لا سيّما بعد إدراك جميع أطراف هذه الحرب أن احداً منهم لن يستطيع إلغاء الآخر، فشهدت البلاد على الرغم من كلّ التناقضات نوعاً من التعايش المقبول. ربما لا يرى اللبنانيون ذلك، لكننا نتحدّث عن مقارنةٍ تكون الأمور فيها نسبيةً. هذا التفسير مستمدّ من قراءةٍ تاريخيةٍ لنزاعاتٍ من هذا النوع، تقول إنها تنتهي إما بانتصار نهائيٍّ وساحق، وهذا ليس مرجحاً في الحالات التي نتحدث عنها، وإما بإدراك أطراف الصراع أن احداً منهم لن يستطيع أن يقضي على الآخر. لن تنتهي الصراعات في هذه المنطقة إلا عند وصول أطرافها إلى هذه النتيجة والتوصّل إلى حلولٍ وسطيةٍ تتيح التعايش بينها بشكلٍ من الأشكال. هذا هو الواقع المؤلم الذي ينبغي أن نتأمّله.

وأردف: "قيل في جلساتٍ سابقةٍ أن هناك أجيالاً جديدةً يمكن لها أن تُحدث هذا التغيير، بمعنى أن تدرك أن أحداً لا يستطيع القضاء على الآخر، وتوقف التدهور الحاصل بعد أن تشعر بالإرهاك وتدرك أن استمرار الحرب يخسرها أي مكسبٍ. وحتى يحين هذا الوقت، أقول إن زمن الحلول لم يحن بعد، ولا بدّ لنا من استيعاب ذلك لنتمكن من إدارة الأزمات والحدّ منها ومن خسائرها وتأثيراتها. لم تنتج العوامل الذاتية والخارجية بعد للتوصّل إلى تسويات وحلول، وجلّ ما نستطيع القيام به اليوم هو إدارة هذه الصراعات والتفكير كيف نقوم بذلك، أما حلّها فهو ما يزال بعيداً جداً".

اعتلى المنصة **معتصم السيوفي**، وبدأ بشكر القيمين على هذا المؤتمر أملاً أن "تغني إضافاتي المتعلقة حصراً بالشأن السوري أعمال هذا المؤتمر". وقال: "على الرغم من انحسار وتيرة العنف في سوريا واندثار تنظيم داعش والقضاء عليه بشكل شبه كامل وتراجع سطوة جبهة النصرة، ما نزال أمام واقع معقّد: الصراع بين الأطراف السورية مستمرّ ولم تتوصل بعد إلى حلول، والمشاكل تتفاقم. المشكلة ليست فقط مع المعارضة السياسية ولكن أيضاً مع جيوب المعارضة المسلّحة المتبقية، والمشكلة أيضاً في شمال شرق سوريا حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية والتي بدورها تعاني من مشاكلها الخاصة ضمن المحيط السوري المباشر والمحيط العربي عموماً".

وأضاف: "إن طابع الاشتباك الدائر هو إقليمي: إيراني-إسرائيلي-تركي، إضافةً إلى تأثيراتٍ تأتي من اتجاهين، العراق ولبنان. ويكتسي الصراع الدائر طابعاً دولياً أيضاً مع الصراع الإيراني-الأميركي بعد أن أصبح انسحاب إيران من سوريا على أجندة الولايات المتحدة، ومع الخلافات الروسية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية. ويأتي التعقيد الأكبر من عدم التفاهم الأميركي الروسي. إن سوريا مقسّمة اليوم إلى مناطق نفوذ تتقاسم السيطرة عليها جماعاتٌ تابعة للخارج، إضافةً إلى وجود عسكريٍّ أجنبيٍّ خارجيٍّ. حدود هذه المناطق ليست مرسّمة ولكن تمّ تحديدها عبر تفاهمات: في منطقة جنوب سوريا ثمة تفاهمٌ روسي-إسرائيليٍّ حول ضرورة إبعاد الجماعات الإيرانية عن الحدود، في الشمال هناك تفاهمٌ روسي-تركيٍّ مع وجود ١٢ نقطة تركية، وفي منطقة شرق الفرات نشهد هجماتٍ متبادلةً حيث تحاول القوات الروسية التقدّم

وقد جاء الردّ الأميركي على هذه المحاولات قاسياً جداً. هناك أيضاً وجودٌ إيرانيّ في منطقة شرق الفرات يحاول خلق جماعاتٍ مقاومةٍ للاحتلال الأميركي".

بالنسبة إلى عمليات السلام الجارية قال إن عملية جنيف "ميتة" ولا يتوقع أحدٌ أن يخرج عنها شيءٌ. هناك مساران يعملان: مسار أستانا، وقد استنفذ الغاية منه وهي تنظيف الجيوب التي تسيطر عليها المعارضة السورية وترسيم نقاط مراقبة، "وكان هذا مطلب النظام منذ اليوم الأول على انطلاق محادثات أستانا. فالهدف منها لم يكن إنشاء مناطق خفض التصعيد كما كان يقال، إنما تنظيف هذه المناطق وإعادتها إلى سيطرة النظام". المسار الثاني هو مسار سوتشي، وتطرح فيه اليوم مسألة التغيير الدستوري عبر صياغة دستورٍ جديدٍ للبلاد.

بالنسبة إلى تحليل المسألة الأمنية قال: "إن الصيغة الأمنية التي كانت سائدةً قبل ٢٠١١ كانت صيغة استبدالٍ وقمع لمصلحة النظام، وفشلت فشلاً ذريعاً في إدارة التنوّع السوري كما في إدارة العلاقة بين السوريين والدولة. الهوية السورية كانت ضعيفة، فتطوّر الصراع من صراع يطالب بالحرية إلى صراع هويات، فظهرت على السطح هشاشة المجتمع السوري". وتابع: "في ظلّ الأوضاع الراهنة، لا أعتقد أن الدولة السورية ستكون قادرة على استعادة السيادة على جميع الأراضي، ولا على إعادة بناء الجهاز العسكري والجيش ولا على صياغة عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ يمهد لنشوء هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ ويسعى إلى تحقيق التنمية، ولا على صياغة سياساتٍ مستقلةٍ عن مصالح الحلفاء الإقليميين والدوليين. أما الأطراف السورية الأخرى كقوات المعارضة في إدلب والجنوب وقوات سوريا الديمقراطية، فقد أصبحت تحركاتها مرتبطةً بمن يدعمها من الخارج ومقيدةً بمصالحه وتوجهاته. فالوضع مثلاً في شمال شرق سوريا مرتبطٌ بما يخطط له الأميركيون وما إذا كانت الولايات المتحدة تخطط للبقاء طويلاً هناك. بالمحصلة النهائية، لا أرى حلاً قريباً للأزمة السورية".

وأردف: "طبعاً، يمكن أن أطرح ما أراه مناسباً للخروج من المأزق. تحتاج سوريا إلى حلٍّ سياسيٍّ شاملٍ تتوافق عليه الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وهذا ليس متوفراً حالياً. الجواب عن السؤال حول ماذا ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل يتعلّق بمحصلة صراع الآخرين على أرضنا. سيكون التركيز اليوم على الوجود الإيراني في سوريا خاصةً في ظلّ الهجمات الإسرائيلية على مواقعها وانسحاب أميركا من الاتفاق النووي وطلبها من طهران الخروج من سوريا. ومن يأمل بخلافٍ بين إيران وروسيا سيخيب أمله لأن عدوهما مشتركٌ وهو الولايات المتحدة، وحليفهما واحدٌ وهو النظام السوري".

أخذ الكلام فادي الأحمر وبدأ مداخلته بالقول إن التغيير الديمغرافي في سوريا يهدّد الأمن المجتمعي فيها كما الأمن المجتمعي في بعض الدول المجاورة لها. وأضاف أن السؤال هو حول وجود سياسةٍ ممنهجةٍ داخليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ لإحداث تغييرٍ ديمغرافيٍّ في سوريا، التي تشبه تركيبها السكانية الموزاييك بسبب تعدّد الأعراق والإثنيات والأديان والطوائف. وكشف أن ٨٠% من السكان يتركزون في مناطق الصراع الأساسية لذلك كان النزوح الداخلي والخارجي كبيراً جداً. بالنسبة إلى النزوح الخارجي، يوجد في لبنان بين مليون ونصف ومليون ٨٠٠ ألف لاجئ سوري، فيما تستضيف تركيا ٣,٤ مليون. أما في الأردن، فيناهم عدد المليون، ويأتي العراق في أسفل السلم لجهة عدد اللاجئين السوريين فيه. وعن النزوح الداخلي، تقول الأرقام الرسمية أن إدلب تحتضن وحدها ٢,٣ مليون نسمة فيما الناشطون فيها يتحدثون عن ٢,٦ مليون.

وتابع: "هل ثمة استراتيجية للتهجير؟ نعم، وهي تعتمد منهجاً واحداً يبدأ بالمحاصرة ثم التجويع والقصف وصولاً إلى التهجير القسري. قال بشار الأسد إن "المجتمع السوري أصبح اليوم متجانساً وأكثر صفاءً".

ومن المعلوم أن الشيعة خاضوا الحروب الأساسية في سوريا المفيدة، فقاتلوا في حمص ودمشق وحلب والجنوب لتحصين سوريا المفيدة. من جهة أخرى لم يكن الطرف الاساس في اتفاقيات الترحيل النظام بل إيران وحزب الله".

وذكر أن عمليات تفريغ السكان بدأت في حمص منذ عام ٢٠١٢ وأحرقت حينها أوراق النفوس ومستندات الطابو، ولم يعد إليها بعد انتهاء العمليات العسكرية سوى ٢٠٠ ألف نسمة فقط. منطقة باب عمرو أصبحت مهجورةً وكان يقيم فيها سابقاً ٣٥ ألف نسمة، كما كان يقيم في حي الوعر ٧٠٠ ألف نسمة، أما في القصير فكان عدد سكانها ٦٥ ألف نسمة. وأسباب إحجام السكان عن العودة كثيرة، أولها الدمار الكبير وثانيها وجود مناطق أمنية يمنع النظام السكان من العودة إليها، وثالثها الخوف من العودة بسبب الخوف من النظام الذي أعاد تفعيل نظامه الأمني. في هذا المجال، يبقى القانون رقم ٢٠١٨/١٠ هو الأخطر لجهة تأثيراته على الداخل السوري وعلى دول الجوار، لأنه يشرع التغيير الديمغرافي في سوريا ويسمح للنظام ببناء مدن جديدة تحت مسمى "المناطق التنظيمية" وإسكان من يريد فيها.

ورأى أن هذا القانون هو استكمالاً لقرار آخر صدر عام ٢٠١٢ حول إنشاء مناطق تنظيمية في ريف دمشق. وقال إن من سيقوم في هذه المناطق هم المقاتلون الأجانب وعائلاتهم الذين أتوا من الخارج (لا يوجد وثائق رسمية حول هذا الموضوع ولكن هناك شهادات لأشخاص). وأضاف أن إيران بدأت باكراً بشراء الأراضي في سوريا وخصوصاً في ريف دمشق، كما أنشأت عدداً كبيراً من الحوزات العلمية بما يؤكد نية التغيير الديمغرافي عبر التهجير والتشيع. تهدف إيران عبر هذه الاستراتيجية إلى تثبيت الهلال الشيعي الذي ظهرت فيه نغمة هي داعش، فعملت على إزالتها. واعتبر أن حزب الله "ربما يعمل على تأمين قيام دولة-دولية شيعية، تمتد من ريف دمشق مروراً بالقلمون ووصولاً إلى البقاع". وأردف أن روسيا شريكاً في هذه الاستراتيجية لأنها تؤمن الغطاء العسكري والسياسي لها. وعن أهداف روسيا قال إنها تطمح إلى تحقيق الفيدرالية في سوريا وهي أول من طرح هذه الفكرة ويساهم التغيير الديمغرافي في تحقيقها. تهدف أيضاً إلى حماية الأقليات، وثمة أصوات من سوريا تتحدث عن حرب مقدسة يشنها بوتين، إضافة إلى أن ما يهمها هو سوريا المفيدة.

وعن ذيول هذا الفرز الديمغرافي في سوريا تحدث عن قيام مجتمع طائفي مذهبي وإحداث تبدلات ديمغرافية جغرافية عميقة وإنشاء مناطق تنظيمية أو مستوطنات. وأعرب عن خشيته من أن يؤدي الفرز الديمغرافي إلى استحالة عودة العدد الأكبر من النازحين السوريين في لبنان إلى بلادهم ومناطقهم. وشدد أخيراً على أهمية إبطال القانون رقم ١٠ وضرورة أن يصب المجتمع الدولي اهتمامه على تأمين عودة النازحين إلى بلادهم بدلاً من التركيز على تمويل إقامتهم في الدول المضيفة، والتنسيق بين هذه الأخيرة للضغط باتجاه تأمين عودة النازحين.

### ومع فتح باب النقاش طرحت الأسئلة التالية:

- عريب الرنتاوي: تعاملت جميع الدول العربية مع الربيع العربي على أنه تهديد وليس فرصة. اعتمد بعضها النهج الناعم لاستيعابه، فيما اعتمد البعض الآخر النهج الخشن. لماذا لا نفكر بسيناريو أنه لن يكون هناك حلّ تفاوضي سياسي في سوريا؟ لماذا لا يكون ما يجري اليوم هو الحلّ لسوريا؟؟ ألسنا أمام مشروع حلّ يعيد إنتاج النظام السوري شريطة أن يبتعد عن إيران وحزب الله؟ أليس هذا ما تريده روسيا وإسرائيل أيضاً؟ صدرت عن المعهد القومي الإسرائيلي للبحوث توصية تقول دعونا نتعامل مع الشيطان الذي نعرف بدلاً من التعامل مع الشياطين الذين لا نعرفهم، شرط أن يبتعد هذا الشيطان عن إيران وحزب الله. لذلك لا

أويد الفكرة القائلة إنه لا يوجد خلافٌ روسي-إيراني. بالنسبة إلى مسألة التغيير الديمغرافي، أعتقد أن الموضوع مبالغٌ فيه. أولاً، قسمٌ كبيرٌ من السنة يؤيدون النظام السوري، ثانياً، المتمولون السنة هم من يقومون ببناء المناطق التنظيمية وثالثاً، تقدر الإحصاءات عدد السنة في سوريا مع الأكراد بين ٧٧ و ٨٠% من عدد السكان أي بين ١٤ و ١٦ مليون نسمة، ولا يمكن استبدال هؤلاء بـ ٧٠ ألف نأتي بهم من أفغانستان أو باكستان أو العراق.

- **على الدباغ:** إن الحديث عن مخططٍ لإنشاء دولةٍ شيعيةٍ في سوريا مبالغٌ فيه، إذ أن عدد الشيعة فيها لا يتجاوز ١ إلى ٢% وعدد العلويين ١٠ إلى ١٢% علماً أن الفرق شاسعٌ بين الطائفتين. ثانياً، لا أعتقد أن إيران مهتمة بإنشاء دولةٍ شيعيةٍ لأن مصالحها قوميةٌ وليست طائفيةً وهي مرتبطةٌ بفارسيته. لذلك أعتقد أن ربط قضايا غير مرتبطة ببعضها للتصوير أن هناك محاولة لبناء دولةٍ شيعيةٍ أمرٌ غير واقعي، فالأزمة هي في المقام الأول أزمةٌ سياسيةٌ بحت.

- **إيلينا سوبونينا:** أعتقد أن هناك مبالغةً في الحديث عن خطةٍ ممنهجةٍ لإحداث تغييرٍ ديمغرافيٍّ في سوريا، ومن يقول أن روسيا تدعم هذا المخطط يجهل تاريخ روسيا وكما عانت من التهجير الديمغرافي. فروسيا تدرك أن هذا المبدأ سيءٌ ولن يؤدي إلى أي حلٍّ مستدامٍ للأزمة السورية. **سؤالي إلى السيد السيوفي:** هل تعتقد أن طرح صياغة دستورٍ جديدٍ لسوريا ملائمٌ في توقيتته وهل يشكل المدخل المطلوب لحلّ الأزمة؟

- **العميد أحمد تمساح، سؤال إلى عبد المجيد:** برأيك، هل ما يحدث حالياً في المنطقة هو إعادة رسم حدود دولها على أسسٍ مذهبيةٍ وطائفيةٍ بما يؤشر إلى سقوط سايكس-بيكو؟ هل بدأت ملامح الخريطة التي أعدها الراحل برنارد لويس تظهر؟ **سؤال إلى السيوفي:** هل أنتم مقتنعون فعلاً أنه لن يقع أي خلافٍ بين روسيا وإيران؟ ألا ترون أن الغارات التي تنفذها إسرائيل ضدّ المواقع الإيرانية في سوريا ويعلم روسيا أو بغضٍ نظرٍ منها، تؤشر إلى أن العلاقة بين البلدين هي تكتيكيةٌ وأنيةٌ وليست استراتيجيةً ومستدامةً؟ **سؤال إلى الأحمر:** نعم أن أغلب السنة الذين نزحوا إلى سوريا توجهوا إلى لبنان، وقلتم أن حزب الله ساهم في تهجير هؤلاء. ما مصلحة حزب الله في وجود المزيد من السنة في لبنان، لا سيما وأن مداخلتكم توحى بأن هؤلاء لن يعودوا إلى بلادهم لأن تهجيرهم تمّ بناءً على خطةٍ استراتيجيةٍ وسياسيةٍ ممنهجةٍ.

- **حسن منيمنة:** إن مسألة التشييع في سوريا لا تستند إلى أي وقائعٍ إحصائيةٍ على الإطلاق (١% شيعية ١٢% علويون)، وما حدث منها قد فشل، حتى الحديث عن وجود ٧٠ ألف من شيعية الميليشيات في سوريا هو حديثٌ مبالغٌ فيه. في الواقع، التهجير حقيقةٌ لا يمكن أنكارها كما التغيير الديمغرافي، لكن الفرز السكاني يتمّ على أساس الموالاة والمعارضة للنظام وليس على أساس طائفيٍّ، وعليه فإن التهجير يطال المعارضين للنظام. من جهةٍ أخرى، لم يقاتل الشيعة في سوريا، من قاتل هم الميليشيات الشيعية التي وفدت من الخارج. أويد السيوفي فيما ذهب إليه من أن هذا النظام مكبلٌ باليد وغير قادرٍ على أي فعلٍ، كما أويد القول إن مشروع إيران في المنطقة بعامة وفي سوريا بخاصة ليس مشروعاً شيعياً إنما هو مشروعٌ سياسيٌ اقتصاديٌّ. أما الحديث عن خريطةٍ تُنسب إلى برنارد لويس، فهذا خطأ، فالخريطة المقصودة أعدها موظفٌ صغيرٌ في الخارجية الأميركية ولا تعبر عن سياسة أميركية تجاه المنطقة. ما تريده الولايات المتحدة اليوم هو التضييق على روسيا. علينا أن نكون واقعيين دون أن نصب الزيت على النار.

**وفي معرض الردّ عن الأسئلة قال عبد المجيد:** "بالنسبة إلى ما قيل حول وجود مشروعٍ أو مشاريعٍ لإعادة رسم خريطة المنطقة وحدود دولها، لا يوجد حتى الآن معطياتٍ موثوقةٌ بها تؤكد حقيقةً هذه المشاريع، لا إقليمياً ولا دولياً، وأكبر دليل على ذلك هو إقليم كردستان العراق والمصير الذي آل إليه. إن إعادة ترسيم

الحدود في منطقة حساسة كمنطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى نظام عالمي متماسك، والنظام الحالي هش ولم يتمكن بعد من هضم ذبول إعادة رسم الخرائط في شرق ووسط أوروبا التي جرت منذ أكثر من عقدين. إلى هذا، إن طبيعة الصراعات في المنطقة لا تحمل في طياتها تداعيات قيام دول جديدة. فالصراعات الدائرة حالياً هي صراعات اجتماعية ممتدة، والصراع القومي الوحيد هو عند الأكراد وهو تاريخ وحلم أكثر منه مشروع. ما قاله الدكتور حسن منيمنة بالنسبة إلى المؤرخ الأميركي برنارد لويس صحيح. كان لويس عضواً في لجنة شكلها الكونغرس الأميركي في ثمانينات القرن الماضي للبحث في أساليب جديدة لاحتواء النفوذ السوفياتي. الخطة التي نتجت عن هذه الورشة لم تنشر ابداً، وجل ما نعرفه عما طرحه لويس في هذه اللجنة هو توصية بتعزيز الولايات المتحدة علاقاتها مع الأكراد ودعم قضيتهم، كونهم الحليف الوحيد الذي يمكن الوثوق به في هذه المنطقة. إن لويس أكاديمي مستشرق، لديه مواقف إيجابية جداً من الإسلام والشرق، وقراءة أعماله واجب قبل أن نتحدث عنه أخذين لماماً من هنا ومن هناك".

وأضاف: "في المحصلة النهائية، أعتقد أنه عندما تُنهك الأطراف المتصارعة، لن تخرج أي تسوية تصل إليها عن الإطار الجغرافي الحالي للمنطقة. تُطرح اليوم سيناريوات وتصورات كثيرة لمجموعة من الحلول، إلا أن المعطيات الفعلية التي ينبغي أن تتوفر لحل أي صراع ليست متوفرة بعد. أمامنا فترة طويلة قبل أن تظهر معطيات تفرض علينا التفكير في صيغة الحل المتوقعة. ما زالت النيران تحت الرماد كامنة في معظم دولنا، وهناك براكين عدة مرجحة للانفجار لا سيما في الأردن والمغرب والسودان. العدّ العكسي للخروج من سلسلة الأزمات التي دخلت فيها المنطقة منذ بداية القرن الماضي لم يبدأ بعد، وكما قلت من المجدي أكثر أن نفكر اليوم في كيفية إدارة الصراعات لتقليل الخسائر بدل إضاعة الوقت في التفكير بحلول لم تنضج معطياتها بعد لتتحقق، لا محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً. هذا الأمر ينطبق على مسألة النازحين السوريين، فإدلب مثلاً تحتضن خزاناً هائلاً من المعارضين وتشكل قبلة موقوتة لا نعلم متى تنفجر".

وأخذ الأحمر الكلام ليقول: "أنا مقتنع أن الصراع السوري سيطول وأن مشكلة النازحين مستعصية. إن التغيير الديمغرافي يحصل في سوريا والنظام يسعى إليه حتى يكون الواقع على الأرض في صالحه متى يحين موعد الحل. إن تجربة نظام الأسد الأب في هذا المجال ما تزال ماثلة، فقد عمل على تمتين سلطته عبر التنظيم الإداري الذي اعتمده لسوريا. بالنسبة إلى مصلحة حزب الله من وجود هذا الكم من السنة السوريين في لبنان، طرحت هذا السؤال على مقربين من الحزب فجاءت إجابتهم مبركة وغير واضحة".

أما السيوفي فقال: "اتفق مع الدكتور عبد المجيد في ما ذهب إليه. لا توجد اليوم أي معطيات لحل الأزمة السورية. بالنسبة إلى التعديل الدستوري، فهذه خطوة فارغة وغير مفيدة ولا تقود إلى حل من أي نوع. تحتاج سوريا إلى تغييرات جذرية تبدأ بإسقاط النظام مروراً بفترة انتقالية وصولاً إلى نظام جديد وعقد اجتماعي جديد، وعندها سنكون بحاجة إلى تدابير دستورية مؤقتة جديدة. أما عن موضوع الخلاف الروسي الإيراني، فثمة مجموعة من الأسئلة البديهية التي تتبادر إلى ذهني: لو كان الروس يريدون الضغط على إيران للخروج من سوريا فهم لن يفعلوا ذلك دون الحصول على ثمن بالمقابل. فهل من ثمن مطروح عليهم للقيام بذلك؟ وهل لديهم القدرة لإخراج الإيرانيين من سوريا؟ وإذا أخرجوهم هل باستطاعة الروس سد الفراغ الذي سيخلفه الإيرانيون؟ بالنسبة إلى القانون رقم ٢٠١٨/١٠، تشير الوقائع إلى وجود ١٢ مليون نازح سوري (داخلياً وخارجياً) جُلبهم من المعارضين للنظام. ماذا سيستفيد النظام من هذا القانون؟ أولاً هو يعاقب المعارضين عبر سلبهم ممتلكاتهم، ويستفيد ثانياً من التغيير الذي سيلحق في طبيعة المناطق خصوصاً تلك التي اندلعت الثورة منها، كما ثمة مقاربة أمنية لهذا الموضوع، بمعنى أنه يعمل على إنشاء بيئات غير مؤهلة للثورة على النظام مستقبلاً. أما ثالثاً، فهو يستفيد عبر إنشائه شركات قابضة لمشاريع التأهيل العقاري".

السبت، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨:

الجلسة الرابعة: "دور اللاعبين الإقليميين (تركيا وإيران) والدوليين (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي والصين) في استفحال عملية التفكك أو عكسها"

التأمت الجلسة الرابعة تحت إدارة الصحافي والباحث من البحرين **عبيدلي عبيدلي**، وافتتحها مشدداً على أن هذه الفعالية تثبت أن "لبنان ما زال رئة الديمقراطية في العالم العربي للباحثين وللمفكرين". وقال: "حتى الآن، تناول المحاضرون المسائل المتعلقة بالأمن التقليدي للمنطقة ولم يلق أحد منهم الضوء على الأمن الرقمي الذي بات يحتلّ موقعاً متصديراً في المنظومة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية. جرت العادة على أن يعكس الإعلام الحدث، اليوم ولأول مرة في تاريخ البشر، بات الإعلام هو الذي يصنع الحدث".

وطرح مجموعةً من الأسئلة تتعلق بالأمن في المنطقة:

- هل اللاعبون الأساسيون في المنطقة هم الدول أم الشركات العملاقة وهل عاد الاستعمار بشكلٍ اقتصادي-تجاري بدلاً من السياسي-العسكري؟
- هل أصبحت المعلومات هي الوسيلة للتدخل الأجنبي بدلاً من القواعد العسكرية؟
- ما هي مصادر المعلومات التي تُبثّ للمستخدم العربي؟
- هل نتحدث عن انحلالٍ موضوعيٍّ أم ذاتيٍّ؟ هل نحن الذين نهيبُ الأرض للتدخل الأجنبي أم أن هذا الأخير يحدث قسراً؟
- ماذا عن الظاهرة التي تكرّرت في العقود الأخيرة وهي ظاهرة استعانة الدولة العربية بطرفٍ أجنبيٍّ ليساعدها على طرفٍ محليٍّ؟

وعرّف بالمتحدثين في الجلسة وهم: **إيلينا سوبونينا**، مستشارة مدير المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية وخبيرة في شؤون آسيا والشرق الأوسط، **سيد حسين موسافيان**، سياسي، باحث في جامعة برينستون و**جوزيف باحوط**، باحث زائر في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط.

أخذت **إيلينا سوبونينا** الكلام، وبعد أن شكرت القيمين على المؤتمر على دعوتها للمشاركة فيه، قالت إن منطقة الشرق الأوسط أصبحت حقل الغام وباتت إشكالياتها تتجاوز القضايا الجيوسياسية لتصبح صراعاً بين القوى العظمى، خاصةً بعد فشل الولايات المتحدة في سياسة القطب الواحد. وتطرقت لتجربة التعاون الروسي التركي الإيراني الناجحة لخفض التصعيد في سوريا، معلنةً أن "روسيا استعادت دورها اللائق في الشرق الأوسط" بعد مرحلة تراجع وركود. وتحدثت عن ثلاث مراحل لتاريخ الحضور الروسي في المنطقة بعد الاتحاد السوفياتي: مرحلة الغياب شبه الكامل مع الرئيس بوريس يلتسين، ومرحلة الموقف الحازم دون المشاركة الفاعلة التي بدأت بعد ثلاث سنوات من تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم، وأكبر تجلياتها معارضة روسيا للاجتياح الأميركي للعراق دون أن تقوم بأي خطواتٍ أو إجراءاتٍ حياله. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة المشاركة الفاعلة التي بدأت مع قرار الانخراط في المعارك السورية لمحاربة الإرهاب عام ٢٠١٥، والذي قلب موازين القوى المحلية والأجنبية في سوريا وجعل روسيا من أكثر اللاعبين تأثيراً على الساحة السورية. وتناولت نجاح روسيا في سوريا أولاً في القضاء على الإرهاب وعلى المجموعات الجهادية وفي طليعتهم داعش، وثانياً في سعيها للحفاظ على الدولة السورية ولإعادة الاستقرار والسلام إليها عبر المفاوضات.

ولكنها سألت: "هل يمكن تحقيق السلام في سوريا في ظلّ جهوزية أميركا لقلب الزورق في المنطقة

ومشاهدة ركابه يغرقون"، منتقدةً القرارات الأخيرة للرئيس ترامب خصوصاً قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس وقرار إلغاء الاتفاق النووي مع إيران. ولكن على الرغم من هذه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، أكدت أن "روسيا تدرك أهمية التنسيق مع الولايات المتحدة وهي مستعدة للتعاون مع الجميع لتخفيف التوتر في ملفات كثيرة مثل القضية الفلسطينية والعلاقات مع إيران... ما يهمّ روسيا هو أن تبقى سوريا دولةً موحدةً". وشددت على استمرار روسيا بذل الجهود لتتوصل إلى حلّ سياسيٍّ للأزمة السورية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها وعلى رأسها العراقل الأميركية.

وتطرقت أخيراً إلى زيارتها لقاعدة حميم في سوريا، "هذه القاعدة اللافتة في التنظيم والتجهيز"، كاشفةً أن روسيا ستخذيها موقع قدم لها في المنطقة لتستعيد مكانتها اللائقة فيها. وقالت: "رأيت في قاعدة حميم صورة دبّ يورّع شيئاً ما لحمامات السلام، تبين لي بعد ما اقتربت منها أنها دروع. الدب الروسي يورّع دروعاً لكي ترتديها حمامات السلام. هذا هو دور روسيا في المنطقة، القوة من أجل تحقيق السلام وحمايته".

تتأوب على الكلام سيد حسين موسافيان وشكر الرئيس أمين الجميل وجميع منظمين هذا الحدث. وقال: "طلب مني التحدث عن تحديات الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط ودور تركيا وإيران في هذه المنطقة. تعاني مساحة كبيرة من آسيا الغربية من الفوضى والحروب الدائرة التي تتسبب في مآسي كبيرة، ولا مجال لرؤية حلول لها في المدى القريب". وأضاف أن "تهديد الإرهاب يلفّ المنطقة ويتجاوزها، وعدم استقرارها يؤثر سلباً على الاستقرار والأمن الدوليين. فالمنطقة تشهد نوعين من النزاعات، نزاع بين القوى الإقليمية ونزاع بين القوى الدولية"، معتبراً الساحة السورية المثال الأكبر على ذلك، حيث بلغت النزاعات الإقليمية ذروتها وحيث أدى التدخل الروسي إلى قلب موازين القوى.

وأوضح أن النزاعات التي يشهدها الشرق الأوسط اليوم تضرب جذورها في التاريخ، مستعرضاً أسباب عدة لها: السبب الأول هو الدعم الكامل وغير المشروط الذي قدمته الولايات المتحدة وحلفاؤها للأنظمة الاستبدادية في المنطقة والتي أدى قمعها للشعوب إلى التخلف وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما ساهم في تصاعد التطرف والإرهاب. والسبب الثاني هو الدعم الكامل وغير المشروط الذي قدمته الولايات المتحدة أيضاً لإسرائيل، حائلةً بذلك دون التوصل إلى حلّ عادلٍ ودائمٍ للقضية الفلسطينية. السبب الثالث هو الحروب التي عاشتها المنطقة بدءاً من الحرب السوفياتية في أفغانستان التي بدأت عام ١٩٧٩ واستمرت عشر سنوات، مروراً بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران التي امتدت من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ وصولاً إلى اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية التي أعقبتها أو حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ والاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى الحرب في شمال غرب باكستان عام ٢٠٠٤، وأخيراً الحروب المتتالية التي نشبت في أكثر من دولة في المنطقة بدءاً من مطلع هذا العقد.

وقال إن الولايات المتحدة كانت طرفاً إما مشعلاً أو داعماً أو مشاركاً في جميع هذه الحروب، وأخطأت في سياساتها كافة. أخطأت حين دعمت صدام حسين ضد إيران، لتعود بعد ذلك إلى محاربتة ومن ثم إلى دعمه مجدداً في قمع الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في آذار/مارس ١٩٩١ وقادها الشيعة في جنوب البلاد والأكراد شمالها. وأخطأت أيضاً حين عمدت إلى خلق كيانات جهادية متطرفة في أفغانستان لمواجهة الاتحاد السوفياتي، أخطأت في تنظيم القاعدة، وأخطأت في اجتياحها للعراق وفي السياسة التي اعتمدها حين حلت كل مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية، فاتحةً الباب على مصراعيه للفوضى في العراق كما في المنطقة ومتسببةً في ظهور الجماعات المتطرفة أخطأها داعش. والخطأ الأكبر هو دعمها للمجموعات المتطرفة في سوريا للقضاء على الحكومة الشرعية وإسقاط النظام، وغزو ليبيا الذي جعل من البلاد دولةً فاشلةً. وأخيراً، أخطأت في دعم التحالف العربي بقيادة السعودية في حرب اليمن، التي وصفها

الأمم المتحدة بالأسوأ في التاريخ الحديث لجهة تداعياتها الإنسانية. وأضاف: "لطالما تدخلت الولايات المتحدة في المنطقة بشكل سافر وخاطيء، ولطالما عملت على اللعب بخريطتها السياسية عبر محاولة تغيير الأنظمة. واعتمدت في ذلك على طرق ثلاث: الأولى تغذية الثورات الشعبية كما حصل في مصر وإيران، الثانية الانقلابات الداخلية، والثالثة عبر التدخل العسكري المباشر كما فعلت في ليبيا وأفغانستان. أما الطريقة التي اعتمدتها في سوريا فهي جديدة كلياً وتعتمد على تصدير الإرهابيين إليها لإسقاط النظام.

وتابع أنه عندما اندلعت الأزمة السورية عام ٢٠١١، وقفت إيران إلى جانب الحكومة السورية أي السلطة الشرعية فيها، فيما وقفت تركيا إلى جانب الجماعات المتطرفة. إلا أن تركيا ما لبثت أن غيرت موقفها وتحولت من حليف للولايات المتحدة ضمن الناتو إلى لاعب إقليمي قوي ومستقل، ساهم مساهمة فعالة أولاً في قطع طرق الإمداد للجماعات الإرهابية في سوريا، وثانياً في رعاية مفاوضات أستانا بين الأطراف المتنازعة. وقال إنه منذ انهيار الدولة العثمانية لم تنشأ أي حرب بين إيران وتركيا، لأن الطرفين مقتنعان أنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة إلا إذا كانت العلاقات بين مختلف أقطابها جيدة وتقوم على التعاون فيما بينهم. وشدد أنه إضافة إلى التدخل الأجنبي، المشكلة المركزية الأخرى التي تعاني منها المنطقة هي غياب أي نظام للتعاون الإقليمي ويمكن للتقارب بين تركيا وإيران أن يسمح بإرساء توازن إقليمي. وأضاف أن تركيا وإيران بلدان غير عربيان، ولديهما هواجسهما الأمنية: تركيا ترفض قمع جماعة الأخوان المسلمين كما حصل في مصر والسعودية والإمارات، وإيران تخاف من تصدير الوهابية التي تصنف الشيعة في خانة الزنادقة والمنشقين عن الإسلام. وذكر أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان اعتبر أن تركيا وإيران هما جزءاً من مثلث الشر الذي يكتمل مع الأخوان المسلمين. وتناول الانقسام الكبير بين العرب أنفسهم إذ "نرى دولاً تهاجم دولاً ودولاً تحاصر أخرى كما هي الحال مع قطر اليوم".

وتحدث أخيراً عن ثلاث مبادرات ضرورية للتخفيف من حدة الأزمات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي الدائم وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، تفضي إلى إنشاء نظام للتعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي بين دول الشرق الأوسط ودول الخليج الفارسي:

- توسيع منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) التي أسستها إيران وتركيا وباكستان عام ١٩٨٥ لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- إنشاء نظام إقليمي للتعاون الأمني في منطقة الخليج الفارسي، لحل النزاعات بين دوله العربية وبين هذه الأخيرة وإيران.
- إنشاء منتدى للحوار بين دول المنطقة العربية وغير العربية.

وختم بالتأكيد أن أي شراكة مستدامة بين القوى الإقليمية يجب أن تقوم على مبادئ احترام السيادة وعدم استخدام القوة واحترام الحدود والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

اعترض **عبيدلي** على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي، كما اعترض على تصوير إيران وكأنها المعتدى عليه في المنطقة علماً أنها "هي من يتدخل في شؤون الدول العربية في المشرق والمغرب والخليج، إما مباشرة كما هي الحال في سوريا وإما عبر خلقها لكيانات خارجة عن الدولة وغريبة عن النسيج الاجتماعي لكل بلد، تعمل عبرها على زعزعة أمن هذه الدول، بدءاً من الأمن الصلب إلى الأمن الاجتماعي والثقافي. فإيران ليست بريئة كما تحاول أن تصوّرّها".

أخذ الكلام **جو باحوط** وبعد أن شكر بيت المستقبل على دعوته، ذكر أن دوره كممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة "دقيق" وهو المحاصر بين روسيا وإيران!". وقال إن الصورة التي سيرسمها للوضع الراهن في المنطقة ول مستقبلها ستكون قائمة نظراً لصعوبة تخطي العوامل التي تسببت في حال التفكك والانحلال التي ألمت بها.

وقال إن العالم متجه نحو حرب باردة جديدة طرفيها الولايات المتحدة وحلفائها وروسيا وحلفائها، بدأت ملامحها تظهر في أوكرانيا وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط من سوريا إلى اليمن. وأوضح أن السبب الرئيس لهذه الحرب هو المواجهة بين مجموعتين من القيم والتقاليد والعادات تقسم العالم إلى معسكرين: نموذج سلطوي يتقدم مقابل غرب ديمقراطي متراجع. ولاحظ أنه لا يوجد استقطاب دولي لهذه الحرب الباردة، فاليوم، لم تعد ثمة كتل، ولم يعد ثمة عالم ثنائي القطبية. بالمقابل، هناك تحالفات غير مثالية، وظرافية في أحيان كثيرة، في عالم متعدد القطبية. وأضاف أن روسيا استغلت التوتر السائد في الشرق الأوسط للدخول إلى الساحة الدولية والعودة بالتاريخ إلى زمن الاتحاد السوفياتي لتكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، فيما هذه الأخيرة تواصل سياسة قيادة العالم من الخلف. ولفت إلى أن حرباً باردة تجري أيضاً في الإقليم على أكثر من ساحة، في سوريا واليمن وليبيا، ينضم إليها التصدع بين قطر وسائر دول مجلس التعاون الخليجي. كل هذا يجري في ظل "شبح إيران" المهيمن على المنطقة.

وأكد أن هذه الحرب الباردة تختلف عن سابقتها لجهة عدم قدرة أي من طرفيها على فرض حلول لأزمات الشرق الأوسط، إذ أن توافقهما لم يعد كافياً لكي تُحلّ الأزمات. ومن هذا المنطلق، اعتبر أن المفاوضات الجارية في أستانا وسوتشي يمكن أن تؤدي إلى هدنة ولكنها لن تتوصل إلى حلّ للأزمة السورية، خصوصاً في ظلّ عدم وجود مباركة دولية لها. وتحدث عن معوقات كثيرة تحول دون الخروج من حال التفكك والانحلال في المنطقة أهمها: النزاع الشيعي السني الذي يجسد النزاع الإيراني السعودي، تصاعد سطوة الجماعات الخارجة عن الدولة وظاهرة الجماعات الجهادية المتطرفة العابرة للحدود، "ومن يعتقد أن داعش قد هُزمت فهو مخطئ"، تصاعد القوميات والنزاعات الانفصالية لا سيما عند الأكراد، تصدّع سيادة الدول بحيث باتت مسرحاً للتدخلات الأجنبية وللنزاعات بالوكالة بين قوى إقليمية وأخرى دولية، تدايعات عقود من الأنظمة الاستبدادية وغياب التنمية. إضافة إلى ذلك، التناحر الروسي الإيراني الذي لا بدّ وأن يطفو إلى السطح عاجلاً أم آجلاً، الترتيبات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل في جنوب سوريا والتي ستؤدي إلى مواجهة حتمية بين إسرائيل وإيران، ودخول السياسة الخارجية الأميركية مع ترامب في دائرة اللامتوقع.

بالنسبة إلى نتائج انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، قال إن "ما يجمع بين مختلف المؤسسات الأميركية والاتجاهات الفكرية والسياسية فيها هو إدراكها لمدى عداوة إيران أميركا، وهذا ما سهّل على ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي". وتابع أن القرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاق النووي قد يسبّب تصدعاً وطلاقاً بين الثنائي العابر للأطلسي: الاتحاد الأوروبي وأميركا. اليوم، تتحدث أميركا بحدّية كبيرة عن فرنسا وبريطانيا تصل إلى حدّ التهديد بحرب تجارية غير مسبوقه ضدهما، ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر سلباً على السلام في الشرق الأوسط.

وختم بالقول إن مستقبل المنطقة رهناً بما ستؤول إليه عددٌ من القضايا: إلى أي مدى سيصل التوتر الروسي الإيراني لا سيما في ظل واقع التنسيق بين روسيا وإسرائيل؟ هل ستضطلع الصين بدور أكبر في الشرق الأوسط؟ ما هو مستقبل النموذج المعادي لإيران في المنطقة؟ ما هو مستقبل العلاقات الأميركية الأوروبية؟، وماذا يمكن لإسرائيل أن تقوم به؟.

## ومع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- وجه أحدهم سؤالاً إلى موسفايان: أوافق على الخلاصة التي ذهب إليها لجهة ضرورة إرساء نظام تعاون إقليمي، إلا أنني أختلف معه في قراءته للثورة السورية: هذه الثورة بدأت شعبية وسلمية وتحولت بسبب وحشية الأسد واستقوائه على شعبه بإيران وروسيا إلى ثورة مسلحة ومن ثم إلى فوضى عارمة شارك فيها ما هبّ ودبّ من القوى الظلامية في العالم. اعتقد أن إيران أساءت فهم الربيع العربي كما أساءت فهم ما يجري في سوريا وفي العراق. سؤالي هو هل تشعر إيران أنها اليوم عالقة في رمالٍ متحركة؟ هل تشعر أنها فقدت مقعدها القيادي في المنطقة بعد التدخل الروسي؟

- أنطوان حداد: لم يتحدّث المحاضرون عن الأهداف الحقيقية لكلّ من روسيا وإيران، ولا أظنّ أن الدب والأسد من الحيوانات الأليفة بل هما من الحيوانات المتوحشة. يسود العالم العربي حكوماتٍ وشعوبٍ شعورٌ بالاستياء وعدم الراحة من الدور الإيراني في المنطقة الذي خلف اثماً جسيماً. شعبية إيران منخفضة في المنطقة، حتى في سوريا حيث يثق السوريون أكثر بروسيا. إلى هذا، الداخل الإيراني غير راضٍ عن سياسة بلاده الخارجية وتداعياتها وآخرها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وعودة العقوبات في وقت يبحث فيه الإيرانيون عن فترة من الراحة الاقتصادية.

- راسل بيرمان، سؤال إلى موسفايان: قلت إن تركيا اضطلعت بدورٍ مهمٍ في المنطقة. هل لديك أي معلومات حول ما يحصل داخل تركيا؟

- منى فياض، سؤال إلى موسفايان: قلتم إن إيران دخلت إلى سوريا بناءً على دعوة الحكومة الشرعية فيها. ما معنى شرعية الحكومات؟ أي شرعية نتكلم عنها في سوريا عندما تقتل الحكومة شعبها وتهجر أكثر من ١٢ مليون من مواطنيها؟ من اين تستمد هذه الشرعية؟ حكومة شاه إيران كانت شرعية بمفهوم الشرعية التي تصفون بها الحكومة السورية اليوم، لو لبثت الولايات المتحدة دعوته للتدخل عند بدء الثورة وجاءت وسحقتكم هل كنتم لتعتبروا هذا التدخل حينها مشروعاً لأنه جاء بناءً لطلب حكومةٍ شرعيةٍ؟ هل الثورة الإيرانية ثورة والثورة السورية ليست بثورة؟

- فادي الأحمر، سؤال إلى موسفايان: تحاول إيران تصدير نموذج الحكم فيها إلى العالم العربي، وهو يقوم على الإزدواجية والثنائية بين الدولة والميليشيا. ألا تعتبرون أن هذه المحاولات تفكك الدول؟ سؤال إلى سوبونينا: ألم تكن روسيا لتكسب أكثر، إقليمياً ودولياً، لو أنها وقفت إلى جانب الشعب والمعارضة؟

- العميد جورج صغير، سؤال إلى سوبونينا وموسفايان: السيدة سوبونينا قالت إن روسيا تدخلت لمحاربة الإرهاب، فيما لافروف قال تدخلنا لمساندة النظام. أما السيد موسفايان فقال إن إيران تحترم سيادة الدول فيما ما تزال كلمات علي رضا زاكاني، مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني المقرب من المرشد الإيراني علي خامنئي،، ترنّ في أذاننا حين قال إن العاصمة اليمينية صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد كل من بيروت ودمشق وبغداد، معتبراً أن ثورة الحوثيين في اليمن هي امتدادٌ للثورة الخمينية.

- عريب الرنتاوي، سؤال إلى موسفايان: إن مخاوف إيران محقّةٌ والاقتراحات التي طرحتها جيدة، ولكن ما لم تظهر مؤشرات عن إيران بأنها تريد التعاون وليس لديها أجندة توسعية لن تنجح المبادرات التي طرحتها. سؤالي يتعلق بالنقاهات الروسية الإسرائيلية بالنسبة إلى الوضع في جنوب سوريا والتي تُرجمت مؤخراً بالغارات الإسرائيلية ضد المواقع الإيرانية: ألا تعتقدون أن روسيا سحبت الغطاء عن إيران؟

- سؤال إلى موسافيان: قلت إن إيران جاهزة للتحوار مع الدول العربية ودول المنطقة. هل هي جاهزة أيضاً للتحوار مع الأوروبيين حول اتفاقٍ نوويٍّ جديدٍ؟

- سؤال إلى سوبونينا: هل تعتبرون أن الدور الإيراني في سوريا مكملٌ للدور الروسي فيها؟ وهل اللاعبون الدوليون والإقليميون يساهمون في تفكك دول المنطقة وعلى رأسها سوريا: من جهة، نرى روسيا تدعو إلى إقامة فيدرالية في سوريا، ومن جهة أخرى نرى الولايات المتحدة تدعم الأكراد؟

- سؤال إلى باحوظ: "قلتم إن المنطقة تنتظر مواجهة حتمية بين إيران وإسرائيل. ألا تعتقدون أن هذه المواجهة قد بدأت وأن رعاها يدور على الساحة السورية؟ روسيا وإيران انتصرتا في الحرب السورية ولن تسمح أيٌّ منهما، لا سيما روسيا، بالتفريط بهذا الانتصار عبر حرب جديدة بين إيران وإسرائيل. فهل الغارات الإسرائيلية ضد المواقع الإيرانية في سوريا وغيض روسيا الطرف عنها وعدم ردِّ إيران عليها هي تنفيس لهذه الحرب التي تتحدثون عنها؟

في معرض رده عن الأسئلة الموجهة إليه، قال موسافيان: "هناك اختلافٌ واضحٌ في قراءتنا للأزمات في المنطقة من سوريا، إلى البحرين، إلى اليمن، إلى ليبيا. في ما يتعلق بسوريا، إذا كان المرء يحترم فكرة وجود حكومة شرعية في سوريا أكان يحبها أم لا، ودعت هذه الحكومة إيران وروسيا لمساعدتها فهل يُعتبر تدخلهما تدخلاً غير مشروعاً؟ السعودية تقول أيضاً إن حكومة البحرين دعتهما للتدخل وحصلت ثورة في البحرين وتمّ قمعها، ومع ذلك تؤيدون حكومة البحرين وتؤيدون التدخل السعودي فيه، فمن الذي يقيس بمعايير هنا؟ ما قيل عن الشرعية أمرٌ صحيحٌ، فالشرعية هي مسألة قانونية وهي شيء آخر أيضاً يُمنح وفقاً لمفهومَي الأكثرية والأقلية. فإذا منحتها الأكثرية فهي موجودة وإيران تدعم الأكثرية في جميع الدول من سوريا إلى البحرين، كما تدعم مبدأ المشاركة في السلطة وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة. هذه هي استراتيجية إيران لحلّ الأزمات في المنطقة وقد طبقتها فعلياً في أفغانستان حيث دعمت تسلم الأكثرية الحكم، أي البشتون، كما في العراق حيث دعمت تسلم الأكثرية الشيعية الحكم".

وأضاف: "تتحدثون عن هواجس من هيمنة إيرانية على المنطقة؟ هناك من يخاف أيضاً من هيمنة سعودية عليها. الوجود غير الشرعي في سوريا هو وجود ١٠٠ ألف إرهابي تمّ دفعهم إليها وتنظيمهم وتدريبهم وتمويلهم لإسقاط النظام في طريقةٍ جديدةٍ لإسقاط الأنظمة. علينا تقادي لقاء اللوم على الآخرين. فطالما لا نفهم الهواجس التي تعاني منها إيران، لن نفهم سياستها في المنطقة. العراق غزا إيران ودول الخليج أرسلت المال والقوات لتفتيت إيران وليس فقط لتغيير النظام. استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد أكثر من ١٠٠ ألف إيراني، والحدود الإيرانية ما تزال حتى اليوم مزنة بالغام عدّة، من الوجود الأميركي إلى الجماعات الإرهابية إلى الفكر الجهادي والسلفي، إلى هشاشة الدول المحيطة بها".

وتابع: "بالنسبة إلى ما يصدر عن بعض المسؤولين الإيرانيين حول سيطرة طهران على عواصم عربية، أنتم تقرأون هذه التصريحات ولكنكم لا تتابعون الردود الإيرانية الرسمية والشعبية المنددة بها والرافضة لها. ختمت مداخلتني بمجموعةٍ من المقترحات التي يمكن لها أن تقرب وجهات النظر لأنها تقوم على أساس التعاون والتنسيق والحوار بين دول المنطقة. على دول الخليج الثماني الجلوس إلى طاولة حوارٍ وطرح مخاوفهم بكلّ صراحةٍ وجديّةٍ ونوايا صافية".

وأخذت سوبونينا الكلام وقالت: "اسمحو لي أولاً أن أشير إلى أن صورة الدب في روسيا هي صورةً لحيوان أليفٍ وطيبٍ يساعد الأطفال الضائعين في الغابة، هي صورة القوة الرحيمة والعادلة. برلين الموحدة اعتمدت أيضاً الدب رمزاً لها! لقد ضرب السيد باحوظ أمثلةً عدة حول تدهور العلاقات بين روسيا والغرب، وكل ما تنفجر أزمة بين هذين الطرفين يصل صداها إلى منطقة الشرق الأوسط مزيداً من التوتر والتدهور. روسيا لا تريد الاصطيد في المياه العكرة، وهي ليست بالدولة المتغترسة وسبق لها أن طرحت مبادرة للتعاون الإقليمي كذلك التي تحدت عنها السيد موسافيان. يبقى أن الصورة في المنطقة متشائمة وهذا التعاون سابق لأوانه. الوزير لافروف لم يقل يوماً أن هدف روسيا هو حماية النظام بل قال إن هدفها هو محاربة الإرهاب. بالنسبة إلى السؤال حول علاقة روسيا بالمعارضة السورية أجيب بسؤالٍ آخر: هل رأى أحدكم المعارضة السورية؟؟ هناك معارضات سورية علاقة روسيا مع بعضها جيدة، والمشكلة أنه لا يوجد معارضة واحدة بل فصائل متناحرة وغير متفقة فيما بينها ودخلت في صراعاتٍ داخليةٍ لا نهاية لها. فمع من تريدون أن تتعامل روسيا؟؟". بالنسبة إلى علاقة روسيا بإسرائيل، قالت إن "موسكو متمسكة بالمعادلات التي بنتها بصعوبةٍ للمحافظة على توازن في علاقاتها مع جميع الأطراف في المنطقة بمن فيهم إسرائيل. يبلغ الإعلام كثيراً حين يصور أن روسيا بدأت تميل إلى طرفٍ معين، فهذا غير صحيح، خصوصاً إذا كان هذا الطرف إسرائيل. روسيا تختلف مع إسرائيل حول قضايا عدة أهمها القدس والعلاقة مع حماس ومع حزب الله، وما يزعج إسرائيل هو نية روسيا تقوية السلاح الجوي السوري".

**أما باحوظ فقال:** "بالنسبة إلى ملامح حلٍ سياسيٍّ في سوريا، أؤيد الزميل السيوفي في قوله إنه لا يوجد في الوقت الراهن أي ملامح لحلٍّ شاملٍ، هناك أطر عملٍ وطروحاتٍ لكنها تبقى نظريةً ودون أهمية تُذكر. الدينامية الوحيدة الناشطة حالياً هي مفاوضات أستانا-سوتشي وهي تدور حول تهدئة الأوضاع وليس حول حلٍّ سياسيٍّ شاملٍ. ما يحصل على الأرض لا يسمح بحلٍّ جذريٍّ، وستبقى سوريا على حالها لسنواتٍ عدة. بالنسبة إلى العلاقة الإيرانية الروسية، طالما أن الحرب في سوريا والمنطقة مستمرة، ستبقى روسيا وإيران في خندقٍ واحدٍ، مع أفقٍ تمتين العلاقة مع الصين. أي توتر بين الدولتين سيحدث غداة البدء بعملية إعادة أعمار سوريا وليس الآن. بالنسبة إلى إسرائيل، فهي لن تقبل بوجود الوحش الإيراني على حدودها ينمو كالسرطان، ولكن لن تحصل مواجهة بين الدولتين إلا إذا وصلت الأمور إلى ذروتها. سوريا مرشحة لأن تبقى ساحةً للمعارك بين إسرائيل وإيران".

#### الجلسة الخامسة: "خلاصة: مناقشة مفتوحة للمقاربات"

أدار الجلسة الخامسة نديم شحاده، مدير مركز فارس لدراسات شرق المتوسط في جامعة تافتس، وافتتحها معرفاً بالمتحدثين فيها: جوزيف مايلا، بروفيسور في ESSEC، الرئيس السابق للجامعة الكاثوليكية في باريس، سامي عون، بروفيسور في جامعة شيربروك في كيبك - كندا، وعضو مجلس المديرين في بيت المستقبل، وحسن منيمنة، باحث في معهد الشرق الأوسط ومدير أول في ميدل إيست أترناتف في واشنطن، وعضو مجلس المديرين في بيت المستقبل. ولفت بدايةً إلى أن فريق عمل بيت المستقبل يبيت مباشرة فعاليات المؤتمر على صفحته على موقع الفيسبوك، وبلغ عدد المتابعين ١٩,٠٠٠ شخصاً.

وقال إن هذه الجلسة ستركز على السيناريوات المحتملة في منطقة الشرق الأوسط مع تحديد المقاربات اللازمة لإدارة التداعيات السلبية للأحداث التي تشهدها وبحث الخطوات المقبلة. وأضاف: "أن ما يحصل في المنطقة من انهيارٍ لنموذج الدولة الوطنية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ليس معزولاً، بل هو جزءٌ من

إطار عالمي. وتابع أنه بعد انهيار الدولة العثمانية، حاولت تركيا أتاتورك تقليد النموذج الغربي للدولة وسارت بعد ذلك دولاً عدة على خطاها كالجائر مع بورقوية وسوريا مع حزب البعث والسودان وليبيا وحتى السعودية وإيران. فالأخيرة تأثرت بأتاتورك وسعت إلى إرساء نوع من التناغم بين مكوناتها وحاولت إقامة نظام اشتراكي عادل تديره منظومة أمنية. يبقى لبنان الاستثناء، لأنني اعتقد أنه لم يدخل القرن العشرين بل أمضى الوقت يناقش إذا كان سيواكب هذا القرن أم لا".

وتابع: "نحن في بيت المستقبل ننظر نحو المستقبل، وقد عاشت المنطقة عقوداً من الحروب المختلفة ولا نتطلع إلى ٥٠ سنة أخرى من الحروب. حاولت بعض المداخلات إعادتنا إلى الماضي فيما حاول بعضها الآخر استشرف المستقبل. اسمحوا لي باستغلال موقعي كمنسق لأعلق على ما يجري حول الاتفاق النووي، لأنه مهم جداً وسط التنافس الذي تشهده المنطقة بين القوى الإقليمية والقوى الدولية". واعتبر أن ترامب لم يفسخ الاتفاق بل "رمى به في الهواء تاركاً للدول الأوروبية مسؤولية التقاطه لإعادة التفاوض مع إيران، ليس فقط على طموحاتها النووية وبرنامجه النووي بل أيضاً على سياستها الخارجية التوسعية وسياساتها الداخلية القمعية، فإما النجاح وإما الفشل، ما يسمح في الحالة الأخيرة لأميركا بفرض عقوبات أقسى على إيران. السؤال اليوم هو هل سيحاول الأوروبيون التقاط الاتفاق والتفاوض مجدداً عليه أم سيتمسكون به لنقع في هوة انقسامات دولية ستسحب تأثيراتها دون شك على المنطقة".

أخذ الكلام حسن منيمنة وبدأ بالإشارة إلى أن عنوان المؤتمر يتحدث عن الانحلال في المنطقة، وكلمة انحلال هي في اللغة العربية على وزن انفعال ويدلّ هذا الوزن على فعلٍ غير إرادي. وأضاف: "في الواقع، إن الجماعة البشرية من المحيط إلى الخليج لم تخرج بعد من تاريخها ولم تنجح في دخول الحداثة وهي في حالة تراجع مستمر، ولا أبالغ إذ أقول أن الانحدار بدأ منذ بدء التاريخ العربي. فالمنطقة شهدت تدرجاً نحو الحداثة بدأً بالنهضة التي حصلت في القرن التاسع عشر وأدت في القرن العشرين إلى قيام الدولة الوطنية، لكنها بقيت حادثة منقوصة لجهة فشل تحقيق قيام هذه الدول بشكلٍ كامل، ما أدى إلى أزمة عميقة وتآكل لأنظمة الحكم فيها". واعتبر أن المشكلة الأساس في المنطقة والتي يمكن اعتبارها المسؤولة عن الفوضى التي نشهدها تكمن في "عدم اكتمال مسيرتنا نحو الحداثة، حيث استوردنا النموذج الأوروبي للدولة وأول من تفاعل مع هذا النموذج هم رجال الدين، ونذكر هنا قول الشيخ محمد عبده عندما زار أوروبا: " ذهبت إلى بلاد الغرب وجدت الإسلام ولم أجد المسلمين وعندما عدت إلى الشرق وجدت المسلمين ولم أجد الإسلام". لكن الأنظمة السلطوية الأبوية حالت دون تمكّن الفرد من التفاعل الفكري مع هذا النموذج ولا مع النماذج الحداثية الأخرى التي تمكنت المنطقة من إنتاجها في القرن التاسع عشر، وأهمها تلك التي طرحها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. فشلت جميع محاولات الإصلاح الداخلية. عرف لبنان العاميات عام ١٨٥٩ وهي ثورات قامت بها المجتمعات المحلية. هذه الثورات لم تنجح بسبب الفشل في الوفاء بالوعود وفشل الدول في تقديم الخدمات للمواطنين".

وتابع: "عندما ننظر إلى المستقبل ونستشرف نجاحاً علينا أن نفرّ أنه ليس استعادة لمجدٍ قديم بل هو تحقيق شيء جديد. عندما نتحدث عن الأمن، لا نقصد فقط الأمن الصعب بل أيضاً أمن الموارد والأمن الثقافي، بمعنى أن يكون للإنسان الحق بأن يعيش دون أن يكون عرضةً للإزالة". واعتبر أن داعش أبشع أمثلة القضاء على الأمن الثقافي، وتشكّل التحدي الأكبر للحداثة غير المكتملة في منطقتنا. وختم بالقول إن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه هو التالي: "هل الانحلال الذي يطال كل الميادين وليس فقط المجال السياسي هو قدرٌ لا سبيل للهرب منه أو على الأقل لتقليل خسائره؟".

تناوب على الكلام جوزيف مايلا وبدأ مداخلته بشكر بيت المستقبل ومؤسسة كونراد آديناور على تنظيم هذا المؤتمر. وقال: "لن أخص في هذه الجلسة الأخيرة ما تم التداول به في جلسات المؤتمر السابقة، حسبي فقط أن أؤكد بعض النقاط والأفكار التي وردت والتي اعتبرها من وجهة نظري مهمة وحساسة. طرحت أسئلة كثيرة حول الانحلال، وهل أصاب النظام الإقليمي في المنطقة أم منظومة الدولة فيه؟ في الواقع، اعتقد أن الانحلال أصاب أول من أصاب المواطن العربي والذي يُعتبر العدو الأول للوطن العربي. أود أن أثير نقاط ثلاث:

- أولاً، عندما نتحدث عن الأمن ماذا نقصد؟ قال الزميل منيمنة إنه عند الحديث عن الأمن لا بدّ من الأخذ في الاعتبار عدة أبعاد، الأمن الصعب وأمن الموارد والأمن الثقافي. ركز مؤتمرنا على الأمن الصعب ببعده الاستراتيجي وهو في الواقع المشكلة الأكبر التي نواجهها اليوم. نواجه اليوم أيضاً مشكلة فشل الدولة العربية: بعضها كان وما يزال استبدادياً، وساهم في انتشار ثقافة العنف كما ساهم في نشوء ظاهرة الميليشيات التي باتت في بعض البلدان تضطلع بدور كبير شبيه بدور الدولة.

- ثانياً: لست من المؤمنين بمقولة إن حدود سايكس بيكو تنهار وإن المنطقة دخلت مرحلة ما بعد سايكس بيكو، كما لست من مؤيدي تحميل سايكس بيكو مسؤولية الانهيار الذي تشهده المنطقة. إن سايكس بيكو أرسى مفهوم الدول الوطنية في المنطقة مع إرسائه لحدودٍ معترفٍ بها دولياً، وما نشهده اليوم ليس انهيار هذه الدول الوطنية أو زوال حدودها، بل انهيار الدولة فيها. ما جرى ويجري من أحداثٍ، جرى ويجري ضمن حدود هذه الدول، وجميع الثورات التي اندلعت طالبت بإسقاط الأنظمة وليس بإسقاط الدولة. الوحيدون الذين طالبوا بذلك هم داعش من خلال إعلان قيام الدولة الإسلامية. لا أعتقد أن الدولة الوطنية في خطر، فكما قلت إن الحراك الذي حصل في العالم العربي حصل ضمن هذه الدول، وما تم تحديده هو ثقافة الدولة السائدة، إذ رفض الناس بأن يحكموا بهذه الطريقة الاستبدادية القمعية وطالبوا بالديمقراطية والكرامة والحقوق الاجتماعية. الحديث عن سوريا مستمرٌ بين الناس ولا أحد يفكر بمحو سوريا. ربما تتحوّل إلى النظام الفيدرالي، لكن حدودها ستبقى نفسها.

- ثالثاً: انهيار النظام الإقليمي بسبب عجز دول المنطقة عن التعاون فيما بينها. لدى كلٍّ من إيران وتركيا وإسرائيل لرؤية واضحة عن المنطقة وعن مصالحها فيها وعن ما تريده، وذلك لا ينسحب على الدول العربية. كيف تريدون أن تتعاملوا مع التهديدات الآتية من الخارج عندما ليس لديكم أمنٌ داخليٌّ. لذلك نرى المنطقة تنتقل من حربٍ إلى أخرى، واستبدلنا الحرب الباردة الدولية بحربٍ باردةٍ عربيةٍ عربيةٍ قد نطلق عليها مسمى حربٍ أهليةٍ إقليميةٍ واسعةٍ.

وعن الحلول استعرض ثلاثة مقترحاتٍ هي "مساراتٌ أكثر منها حلول" يمكن العمل عليها:

١- العمل على تغيير ثقافة الدولة: نحن بحاجةٍ إلى خطةٍ مارشالٍ ثقافيةٍ لتعزيز ثقافة التعددية ودور المجتمع المدني وتمكين الشباب وتحسين التعليم ومكافحة استخدام الدين كأداة للحروب.

٢- العمل على تأمين مشاركة سياسية واسعة، والمنطقة تسير في هذا المجال على الطريق الصحيح. شهدنا انتخاباتٍ في لبنان والعراق وسنشهداها في ليبيا والسعودية. علينا البناء على ذلك لتعزيز الثقافة الدستورية وثقافة المؤسسات.

٣- علينا التوقف عن اعتبار التدخل الأجنبي كحلٍ لمشاكل المنطقة لأنه حتى الآن فشلت كل التدخلات الخارجية، من التدخل الأميركي في العراق إلى التدخل الإسرائيلي للاحتلال للبنان إلى التدخل السوري فيه لجهة محاولة سوريا فرض ثقافتها السياسية الاستبدادية على لبنان، والتدخل الدولي في ليبيا كما التدخل السعودي في اليمن. علينا إدراك أن أي تدخلٍ أجنبيٍّ يخدم أولاً وأخيراً مصلحة الدول المتدخلّة وهذه الأخيرة قد تساعد في وقف الحروب إنما يعود شأن التوصل إلى حلولٍ سياسيةٍ

مستدامة لمشاكلنا إلينا وحدنا. أتمنى أن تنجح جهود روسيا الدبلوماسية في سوريا، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو مصير الديمقراطية في سوريا عندما ينتهي التدخل الروسي؟".

أخذ الكلام سامي عون وقال: "أغلب المداخلات رسمت مشهداً لما يجري في المنطقة يشبه انتصار بيروس: كلما أحرزت انتصاراً تنهك أكثر، بحيث يصح الانتصار فارغاً ويُضعف المنتصر والمهزوم في آن واحد ويدخلهما في مرحلة التدمير الذاتي. ولعل الدواء لحالة كهذه هو الفرماكون الذي تحدثت عنه الفلسفة اليونانية، أي الدواء السام الذي يكون فيه العلاج. في الواقع، كما قال الرئيس الجميل علينا التفكير فيما بعد هذه المرحلة و'البعديات' هنا كثيرة: ما بعد النظام القطبي الواحد، وما بعد الربيع العربي وما بعد الأنظمة الاستبدادية وما بعد الفتنة الطائفية وما بعد داعش والحركات الجهادية العنيفة.

- ما بعد النظام القطبي الواحد: من الصعب تحديد آثار ما يجري في النظام العالمي على المنطقة لا سيما في ظلّ الحروب بالوكالة الدائرة. النظام العالمي يعاني من ضياع يجعل القيمين عليه عاجزين عن التحكم بمجريات الأمور. خلال فترة إدارة أوباما، انسحبت أميركاً من المنطقة ودخلت الولايات المتحدة في شبه انزعال بسبب ما بات يُعرف بسياسة القيادة من الخلف. في عهد ترامب، رأينا سياسة أكثر تدخلاً، لكنها تبقى سياسة انتقائية لأن قيمة الشرق الأوسط الاستراتيجية تراجعت وأصبحت مقارنة مشاكله مقارنة تجارية وليست مقارنة أخلاقية. في الواقع، دخلت الديمقراطية في الغرب في أزمة وجودية إذا صحّ التعبير، إذ باتت هذه البقعة من العالم عاجزة عن تحقيق توازن بين قيمها ومصالحها، وما تزال مقاربتها للشرق الأوسط مرتبكة بين لمن إعطاء الأولوية للقيم أو للمصالح، والمواقف من هذا الموضوع مختلفة بين أوروبا وأميركا. فغياب المرجعية جعل الديمقراطية الليبرالية الغربية تتردد وتنازع بين قيمها الأساسية ومصالحها، وأكبر مثال على ذلك هو تعاملها مع قضية اللاجئين. إلى هذا، تعاني الديمقراطية الغربية من ضعف في الداخل زادت من حدّته الشعبوية المتنامية، كما أنها متأزمة ضمن النظام العالمي لأن العصر هو عصر بوتيني (نسبة إلى الرئيس الروسي بوتين)، أي عصر الزعيم الذي يريد أن يحكم إلى الأبد. في ظلّ هذه الأوضاع جاء الربيع العربي ليزيد من إرباك الغرب.

- بالنسبة إلى المشهد الاقليمي وكل 'البعديات' المستحقة، فنحن نعيش حالياً أزمة الخروج من الأزمة، إذ لا نعرف كيف نخرج منها. وأسباب ذلك متعددة تبدأ بصمود الدولة التسلطية ضد الثورة وإعادة تشكيلها، انهيار النظام الأخلاقي القائم على فكرة الحداثة والديمقراطية ويذكرنا ذلك بقول ابن خلدون في مقدمته من أن هذه التربة لا تصلح للديمقراطية، والسير ضد التيارات والتحوّلات. ماذا سيأتي بعد داعش؟ ربما داعش آخر يحاول إسقاط الدولة للوصول إلى السلطة أو ربما وعي حول أزمة الإسلام بعامة والإسلام السياسي خاصة. أنني مداخلتي بملاحظة حول الصدام الحضاري لنعود إلى صموئيل هانتغتون ونقول إنه لم يكن مخطئاً: الصدام الحضاري لم يعد وراءنا بل هو أمامنا وعلينا ترقبه ولا بد لمنطقتنا من السير بالاتجاه الإصلاحية داخل الإسلام لترسم خطأ فاصلاً بين سيادة الدولة وسيادة الدين. إن الدين العاقل هو الذي يعمل للحدّ من التوظيف الأيديولوجي السياسي له. أو من بشدّة أنه مهما طال الزمن تبقى الديمقراطية الليبرالية الحداثية الإنسانية هي المخرج الوحيد من أزماتنا".

مع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- العميد نزار عبد القادر، سؤال إلى عون وإلى منيمنة: عندما تمكنت الجماعات الإسلامية من أخذ المبادرة من الدولة الفاشلة، دفعنا أثماناً باهظة وهذا الموضوع لن ينتهي، لأن الأنظمة تتقلب على الحركات الشعبية

ولم نحقق أي انتصار مستدام على هذه الحركات وهي وإن كبتت اليوم، ستعود إلى الظهور مجدداً. قلت إن الحل هو في استباق عودة داعش من خلال إحداث نوع من الإصلاح الديني والوصول إلى ما سماه عون بالدين العاقل: كيف ومن أين نبدأ عملية الإصلاح الديني؟

- **أنطوان حداد:** لا يمكننا الحكم على التدخل الأجنبي بشكل مطلق فالأمر متعلق بدرجة الانحلال التي تعاني منها الدول. في حال كان التفكك مقبولاً علينا التمسك بالدولة الوطنية بالحدود التي رسمتها سايكس بيكو، وفي حال كان الانحلال كلياً علينا استدعاء التدخل الأجنبي لوقفه كما هي الحال في سوريا.

- **السفير هوت:** أنا لا أؤمن بنظرية صراع الحضارات لأن الحضارات تثري بعضها ولا تتصارع. تحدثتم عن خطر التدخلات الأجنبية وعن فشلها، وأنا أؤيد هذا الأمر وأعتقد أنه علينا العمل من منطلق سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسية وتضع في الوقت عينه الموضوع الأمني نصب أعينها. قبل سنوات، كنت مقتنعاً بقدرتنا على هزيمة داعش عسكرياً، اليوم لم أعد مقتنعاً بذلك والعمل العسكري ما هو إلا جزء من عملية أكبر ثقافية واجتماعية وتربوية وحتى اقتصادية.

- **علي الدباغ:** أؤيد الحاجة إلى إصلاح في الإسلام يبدأ بتحديد المقدس وتحديد دائرته وحصرها بالكتاب الكريم والرسول، لأن توسيع المقدس هو ما نعاني منه وهو الذي خلق مجموعة من المحرمات حالت دون دخول العالم العربي باب الحداثة. الأزمة ليست فقط في رأس الدولة أي الحاكم، بل تطل أيضاً المجتمع ككل. هناك حاجة إلى إعادة قراءة المقدس في العالم العربي وعدم التوسع في تفسيره. ما يقوم به ولي العهد السعودي في هذا المجال جيد جداً أكننا نحبه أو لا نحبه.

وفي معرض الرد عن الأسئلة قال **منيمنة** إن الواقع السوري يظهر صراحةً أن الحل مؤجل. أما عن مسألة التعامل مع النص وتعقيل الدين، فهي بالتأكيد مطلوبة وبالبحاح ولكن للأسف لا توجد مؤشرات تقول أن الأوان قد آن للبدء بورشة الإصلاح الدينية هذه. هناك صنمية في التعامل مع التاريخ، كما هناك انتقائية في التعامل مع النص التراثي الإسلامي تمارسها المدرسة المتشددة. "أعتقد أننا لن نتمكن قريباً من تجاوز ميراث داعش، فنحن عاجزون عن ذلك ولا نملك الأدوات اللازمة". أما **مايلا** فقال: "كان ينبغي علي أن أقول إن التدخلات العسكرية، وليست الدبلوماسية، هي التي لن تؤدي إلى حل دائم أي إلى السلام. نحن بأمس الحاجة إلى بناء الدولة كما نحن بأمس الحاجة إلى التمسك بحدود سايكس بيكو، إذ كل مس بالخريطة الجغرافية للشرق الأوسط سيعيدنا إلى القرن الثامن عشر. وأخذ **عون** الكلام ليقول: "بالنسبة إلى الغرب، مصالحه تأتي أولاً لكنه مطالب بحروب أكثر شرعية أو أخلاقية إذا جاز التعبير. بالنسبة إلى تحديد المقدس بالقرآن والحديث، علينا ألا ننسى أن القرآن حمّال أوجه وأن مختلف مراكز الفتوى في المنطقة ضعيفة. أعتقد أنه إذا كان لا بدّ من فتاوى تدفع الأمور باتجاه الحداثة، فإنها لن تأتي إلا من الغرب".

واختتم الرئيس الجميل المؤتمر بشكر جميع من شاركوا فيه من منظمين وراعيين ومتحدثين وحضور، وقال: "كما وعدناكم، نسعى ليكون بيت المستقبل منصةً للحوار بين جميع الأطراف مهما تعددت آرائهم واختلفت، وإلى لقاء آخر وحوارٍ آخر حرٍّ ومفتوحٍ وجريءٍ قد يوصلنا إلى الحقيقة التي تؤسس للسلام في المنطقة وفي العالم".

